6

أولست إنساناً

معاناة اللاجئ الفلسطيني



إعداد

مريم عيتاني معين منّاع

تحرير

د. محسن صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



معاناة اللاجئ الفلسطيني

إعداد

مريم عيتاني

معين منّاع

أولست إنساناً؟

(6)

سلسلة دراسات تتناول الجوانب الإنسانية للقضية الفلسطينية

تحرير

د. محسن صالح



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Am I not a Human?
Book Series **(6)**

The Suffering of the Palestinian Refugee

Prepared by: **Mariam A. Itani & Mo‘in Manna‘**
Edited by: **Dr. Mohsen Moh'd Saleh**

الطبعة الأولى
2010م – 1431هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-15-7

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14-5034، بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 803644
تليفاكس: +961 1 803643
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج
م. مريم غلاييني

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 820434

المحتويات

تقديم

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم وأكبر قضية لاجئين في العالم. فمن أصل 10.9 مليون فلسطيني هم تقديرات مجموع الشعب الفلسطيني مع بداية سنة 2010، هناك حوالي 7.5 مليون لاجئ (أي 70% من الشعب الفلسطيني). لذلك لا يكتمل أي حديث عن معاناة الشعب الفلسطيني دون الحديث عن معاناة اللاجئ الفلسطيني؛ هذه المعاناة التي يعيشها هؤلاء الملايين يومياً في انتظار تحقيق حلمهم وحقهم في العودة إلى أرضهم ومدنهم وقراهم.

وقد خُصّص هذا الكتاب، السادس من سلسلة "أولست إنساناً؟"، لتناول معاناة اللاجئ الفلسطيني بأبعادها المختلفة، بدءاً من نكبة 1948 وحق الفلسطيني في أرضه، مروراً بمعاناة اللاجئين في دول الشتات وداخل فلسطين التاريخية، وتوزّعهم؛ ثم الجانب القانوني؛ وانتهاءً بمحاولات التوطين وأحقية حق العودة، حيث أثبت اللاجئون على مر السنين ورغم قساوة الظروف، تمسّكهم الدائم به وإصرارهم عليه.

وقضية اللاجئين قضية واضحة من حيث أبعادها القانونية والإنسانية والشرعية، إذ أنها تجسّد مطالبه بحق طبيعي وغير مختلف عليه، وهو حق الإنسان في العيش في بيته وأرضه؛ وحقه في العودة إليهما متى شاء، خاصة إذا كان قد اضطرّ لمغادرتهما مكرهاً، أو تعرّض للمذابح والتهجير. فلماذا يحرم الفلسطينيون من حقهم الطبيعي طوال أكثر من ستين عاماً متواصلاً؟ ولماذا يبقى العالم ساكتاً إزاء الرفض الإسرائيلي لهذا الحق ومحاولته عبثاً التهرّب من مسؤوليته وجريمته التاريخية، بينما يجلب الاحتلال إلى أرض فلسطين عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود سنوياً تحت مسمّى حقهم في "العودة"!؟.

إنّ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هو حقّ إنساني مقدّس وقانوني، وهو حقّ فردي وجماعي، كما أنّه حقٌّ ممكن التنفيذ عندما تصدق النوايا ويتمّ تفعيل الإرادات.

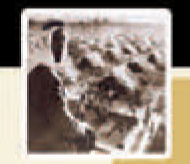




مقدمة

قد تختزل قصةُ المرأة الفلسطينية اللاجئة التي تقيم في مخيم غزة للّاجئين قرب مدينة جرش (شمالي الأردن) في وضع بائس وفقر شديد، حكايةَ ملايين اللاجئين، إذ فاجأت الجميع وهي تردّ على سؤال للعاهل الأردني خلال زيارة منزلها، فيما يتعلق بحاجتها وما يمكن تقديمه لها كهدية ملكية؛ فأوضحت أن لديها طلباً واحداً فقط، وعندما سئلت عن طلبها، قالت: "أعدني إلى قريتي ومنزل أهلي في فلسطين"[1].

فعلى الرغم من سوء أوضاعهم وتشتتهم في بلاد العالم لأكثر من ستين عاماً، لم يزل اللاجئون الفلسطينيون متمسكين بحقهم ورغبتهم في العودة إلى بلادهم، التي هجّرهم منها الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته وحتى اليوم بممارساته القمعيّة المختلفة.



وهذا الكتاب، هو حكاية اللجوء والمعاناة منذ الخروج الأول، وحكاية الصبر والأمل بالعودة رغم طول الانتظار، لأن الوطن بالنسبة للاجىء هو "هناك"، حيث المنزل الذي وصفه له أبوه أو جدّه، وحيث الباب الذي أعطاه مفتاحه، وحيث الجميع يتكلم هذه اللهجة التي علّمته إياها أمّه، ويغنّون الأهازيج ذاتها والألعاب ذاتها، وحيث الأهل الذين صاروا اليوم موزعين على بقاع الأرض جميعاً. وهو "هناك"، حيث لن تزحزحه عن رغبته وحقّه بالعودة إليه أية جنسيات أو إغراءات أخرى.



مذكرات لاجئ

قال والدي: "المهمّ ألا تنسى"

قال لي [والدي]: "...وخرجنا يا ولدي في الليل، أخواك التوأم واحد على كتف أمك وواحد في حضنها، سقط أحدهما وهي لا تدري من شدة الذعر والخوف، مشت أكثر من مائة متر عندما عرفت أن ابنها ليس على كتفها، فعادت أدراجها تحت النار لتبحث عنه وتجده في حضن حجر...".

وقال لي: "... إحدى النساء وسط معمعة الهجرة والمغادرة هجمت على سرير ابنها النائم، وبدلاً من أن تحمله وتهرب حملت المخدة ظناً منها أنها تحمل طفلها النائم، و لم تعرف أنها تحمل المخدة إلا بعدما صارت على الضفة الأخرى من النهر. وذاك يوم، وهذا يوم".

وقال: "... كنت في نحو الخامسة والعشرين من عمري عندما خرجنا من بئر السبع، اتجه بنا جدّك يرحمه الله إلى جبل يقع غربي مادبا يطل على الغور الأردني ومن رأس الجبل وقت الغروب بإمكانك، حتى الآن، أن ترى أضواء القدس، وتحتنا مباشرة حدثت معركة الكرامة، ومنذ 1948 وحتى اليوم ونحن أحياناً نذهب إلى رأس الجبل لنحدق في أضواء القدس...".

وقال: "... مفاتيح اللاجئين الفلسطينيين التي يحملونها في متاعهم ومتعلقاتهم القديمة... هذه المفاتيح ليست أسطورة... لو كانت أسطورة لصدئت، ولكنها حتى الآن، وبعد ستين عاماً من تراجيديا التهجير واللجوء ما زالت تلمع تحت شمس كل صباح".

وقال: "... المهم ألا تنسى".

➤ من مذكرات يوسف أبو لوز، جريدة **الخليج**، الإمارات، 2008/5/23.

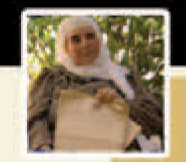




أولاً: حقّ الفلسطيني في أرضه

أعطت الحكومة البريطانية، من خلال رسالة رسمية أرسلها وزير خارجيتها اللورد آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد Lord Rothschild وعداً بتاريخ 1917/11/2، بدعم قيام "وطن قومي يهودي في فلسطين"[2].وقد أكملت بريطانيا احتلالها لفلسطين في أيلول/ سبتمبر 1918، وقامت بتحديد الحدود الجغرافية المتعارف عليها حديثاً لفلسطين بالتنسيق مع الاستعمار الفرنسي، في الفترة 1920-1923[3].

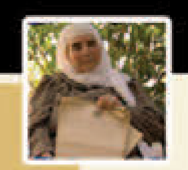
ومنذ ذلك التاريخ نشطت عمليات هجرة اليهود المستوطنين إلى فلسطين، للاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات. فبعد أن كان مجموع ما يملكه اليهود من أرض فلسطين في سنة 1918 لا يزيد عن 240 ألف دونم (ما نسبته 1.56%) من



إجمالي أرض فلسطين، صار مجموع مساحة الأراضي التي سيطر عليها المستوطنون الصهاينة بمختلف أساليب الخداع والرشوة والدعم البريطاني حوالي 1.8 مليون دونم في سنة 1948[4]؛ وكل ذلك تحت إشراف الاستعمار البريطاني ورعايته.

وقد لجأت الدعاية الإسرائيلية أولاً إلى إشاعة مقولة أن فلسطين كانت قبل هجرتهم إليها واستيطانهم فيها أرضاً قاحلة لا حياة فيها (أرض بلا شعب)؛ لكن جذور الشعب الفلسطيني موغلة القدم في هذه الأرض. وتعدّ مدينة أريحا من أقدم المدن في العالم، حيث يرجع بناؤها إلى حوالي سنة 8000 ق.م. وسنة 2500 ق.م.، هاجر الكنعانيون من جزيرة العرب إلى فلسطين وعُرفت البلاد باسمهم. وكانوا قد أنشأوا مع حلول سنة 2000 ق.م. مئتي مدينة وقرية تقريباً، منها: مدن شكيم (نابلس وبلاطة)، وبيسان، وعسقلان، وعكا، وحيفا، والخليل، وأسدود، وعاقر، وبئر السبع، وبيت لحم... وغيرها. ومن الجدير بالذكر، أن قدوم النبي إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين كان حوالي سنة 1900 ق.م.، وتعترف التوراة بأنها كانت آنذاك أرضاً عامرة وكانت تسميتها "أرض كنعان"[5].

تعرضت فلسطين منذ القديم لكثير من الغزوات، وكانت أرضها مسرحاً لكثير من الحروب، ولكنها على الرغم من كل ذلك، ظلّت كنعانية عربية حتى سنة 1000 ق.م.[6]. وحكم بنو إسرائيل أجزاء من فلسطين (وليس كلها) نحو أربعة قرون (1000 ق.م. – 586 ق.م.) وزال حكمهم كما زال حكم غيرهم من الأشوريين والفرس والفراعنة والإغريق والرومان؛ وظلّ شعب فلسطين مستقراً في أرضه، قبل بني إسرائيل وفي أثناء وجودهم وبعد خروجهم. وهو الشعب نفسه الذي أسلم وتعرّبت لغته، وظلّ موجوداً طوال الـ 4,500 عام التي مضت.

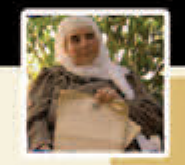


ويقول المؤرخون بأن عامة أهل فلسطين وخاصة القرويين، هم من أنسال الكنعانيين والشعوب القديمة، ومن انضمّ إليهم من شعوب البحر ("البلست PLST" أو الفلسطينيون)، أو من العرب والمسلمين الذين استقروا في البلاد إثر الفتح العربي الإسلامي سنة 15هـ/ 636م[7]. وباستثناء فترة الحكم الصليبي التي امتدت نحو 90 عاماً (1099-1187) بقيت فلسطين منذ تاريخ ذلك الفتح بلاداً عربيةً تابعة للحكم الإسلامي حتى سنة 1918[8].

كما لجأت الدعاية الإسرائيلية إلى الإدعاءات الكاذبة، فأشاعت مقولة أن الفلسطينيين غادروا بلادهم بإرادتهم، وأن اللاجئين باعوا أراضيهم لليهود المستوطنين؛ بهدف تضليل الرأي العام وتزييف الحقائق المتعلقة بذلك.

وقد ظهر لاحقاً كذب الدعاية الإسرائيلية وزيف إشاعاتهم بخصوص فلسطين، خاصة بعد أن أصبحت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مسموعة في المحافل الدولية، وتكررت القرارات الدولية التي تدعو سلطات الاحتلال لتنفيذ حقّ العودة، وبدا إصرار اللاجئين على ممارسة حقّهم في العودة إلى ديارهم على الرغم من السنين والضغوطات.

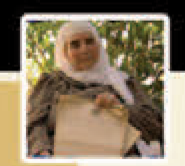
ففي 1922/7/24 استصدرت بريطانيا قرار انتدابها على فلسطين، الذي جاء فيه: "تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد [فلسطين] في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي"[9]. مما يعني بأن سلطات الانتداب البريطاني كانت معنية وملتزمة باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية والإدارية التي تساعد اليهود على الهجرة إلى فلسطين واستيطان أراضيها، تمهيداً لإقامة وطنهم القومي عليها.



كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1800 نحو خمسة آلاف، وسنة 1876 كان عددهم لا يزيد عن 14 ألفاً. ومن سنة 1882 أخذت الهجرة اليهودية طابعاً أكثر كثافة وتنظيماً مع تصاعد "المشكلة اليهودية" في أوروبا، وبعد نشوء "الحركة الصهيونية العالمية"؛ لكن عدد اليهود في فلسطين سنة 1918 لم يتجاوز 55 ألفاً، أي نحو 8% فقط من السكان. وبدعم الاحتلال والقهر البريطاني، تمكن اليهود من زيادة عددهم إلى 650 ألفاً سنة 1948، أي نحو 31.7% من السكان؛ أي أنهم ظلّوا أقلية حتى لحظة إنشاء كيانهم، وهو ما دفع العصابات الصهيونية لارتكاب المذابح والمجازر وعمليات التطهير العرقي لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، مما أدى لنشوء مشكلة اللاجئين.

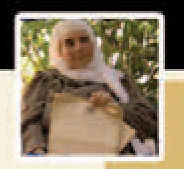
أدرك المشروع الصهيوني أنه لا يستطيع إقامة الدولة دون تهجير الفلسطينيين، فشكلت الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel في سنة 1937 "لجنة ترحيل السكان" Population Transfer Committee وكانت مهمتها "ترحيل المواطنين الفلسطينيين للحفاظ على يهودية الدولة [إسرائيل]". وتعجّ الأرشيفات الصهيونية بالكثير من الوثائق لخطط وقرارات وكتابات وأقوال لقادة ومفكرين صهيونيين دعوا إلى تهجير

> وأمام أعين الفلسطينيين أنفسهم، كنا نمتلك أرضهم وقراهم حيث كانوا يسكنون، وحيث كان يسكن أجدادهم... نحن جيل المستعمرين، ومن دون الخوذة الحديدية وبرميل البارود، لما كان بإمكاننا زراعة أي شجرة، أو بناء أي منزل.
>
> ➤ موشيه دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، في:
> Benjamin Beit Hallahmi, *Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israe*l (New York: Olive Branch Press, 1993).



الفلسطينيين وربطوا تحقيق إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بمقدار نجاح الصهيونية في تهجير الفلسطينيين. وقد كانت هذه الوثائق في حينه سرية ولكن بعد مرور العقود تمّ كشفها للباحثين. وكذلك قامت العديد من المؤسسات الإسرائيلية بنشر الكثير من "مذكرات" و"يوميات" القادة الصهيونيين، والذين يكشفون فيها عن مواقفهم الداعية إلى طرد الفلسطينيين. ومنذ البداية كتب ثيودور هيرتزل Theodor Herzl مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية: "يجب أن تتم عمليتي طرد الفلسطينيين والتخلص منهم بحذر وسرية بالغة". كما كتب يوسف ويتز Yosef Weitz المسؤول عن الاستيطان وعضو لجنة ترحيل السكان: "يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أنه ليس هناك مجال لأن يعيش الشعبين معاً في هذا البلد، لذا فإن الحل الوحيد يكمن في أن تكون فلسطين خالية من العرب، وليس هناك من طريقة لتنفيذ هذا المخطط سوى طردهم جميعاً إلى الدول المجاورة". وهذا ما أثبته الباحث اليهودي بني موريس Benny Morris، من خلال وثيقة مؤرخة في 1948/6/30، توضح بأن "الرحيل الجماعي للفلسطينيين كان بسبب العمليات العدائية اليهودية المباشرة، على التجمعات العربية، وانعكاسات هذه العمليات على التجمعات العربية الأخرى"[10].

ومع ذلك، فقد تمسك الفلسطينيون بأرضهم وقاوموا الاحتلال منذ محاولاته الأولى. ففي سنة 1886، خاض الفلاحون الفلسطينيون صدامات ضدّ المستوطنين الذين سيطروا على أراضيهم في منطقة الخضيرة. وتكررت الصدامات وأنشطة الاحتجاج والاعتراض بكافة الوسائل الممكنة. ومن مظاهر اعتراض الفلسطينيين وعدم رضاهم على ممارسات المستوطنين الإحلالية، قام وفد من وجهاء القدس



أين ذهبوا؟

في نهاية سنة 1947، اختفى جيراني من العرب. حدث ذلك في الشتاء. واختفاؤهم لم يُحْدِث صدمة. إذ جرى كل شيء بهدوء ومن دون إثارة. كنوع من التبخر. ولست على ثقة إن كنت رأيتهم يحزمون أمتعتهم ويذهبون. ولكنني أتذكر جيداً دير ياسين... أذكر، أننا جلسنا في الصف، ورأينا الدخان يتصاعد من دير ياسين... أين اختفوا؟... وهذا هو سبب هوسي بجمع الخرائط الانتدابية، لتحديد مواقع القرى المهدومة والحياة المختفية. فقد كان إحساسي أن الأرض من دونهم أرض عاقر. أرض عاجزة. أرض أخفت شعباً بكامله.

حاييم هنغبي Haim Hanegbi، كاتب إسرائيلي

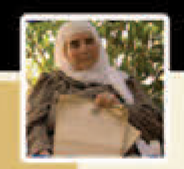
الحقيقة أنهم لم يتبخروا. لم يحملوا حقائبهم. لم يتح لهم أن يمسحوا دموعهم على الملأ. لم يذهبوا طوعاً، بل اقتيدوا إلى العراء الدولي، وأصبحوا لاجئين.

وتخفي شهادة حاييم هنغبي مشهد الرحيل، لأن الوثائق الإسرائيلية، التي كانت سرية لفترة طويلة، ترسم الصورة الكاملة. وقد تجرأ صهيوني، عنصري ومؤرخ من موجة المؤرخين الجدد على فضح الكذبة التاريخية الأولى، قال: "الفلسطينيون لم يبيعوا أرضهم، نحن طردناهم منها، عبر تنفيذ خطّة دالت" (بني موريس).

ماذا في المشهد الذي أغفله حاييم؟ هوجمت دير ياسين. انقضّت قوات الأرغون والهاغاناه على القرية (120 مقاتلاً) ودعا المكبر النساء والأطفال والشيوخ إلى مغادرة بيوتهم والالتجاء إلى سفح الجبل. بعد ذلك نفذ اليهود مذبحة في القرية، من دون تمييز... وحملوا قسماً من الأسرى على سيارات، وطافوا بها في شوارع القدس، في "موكب نصر" وسط هتافات الجماهير اليهودية.

لم يذهبوا سراً، كما قال حاييم، لأن نهاية المشهد كما جاء في النصوص: "بعد استعراض هؤلاء في القدس، أعيدوا إلى قريتهم وقتلوا..." وهكذا استطاعت العبقرية الإسرائيلية قتل وذبح 245 فلسطينياً.

➤ نصري الصايغ، النكبة في الذكرى 61، جريدة **السفير**، بيروت، 2009/5/15.



في أيار/ مايو 1890 بالاحتجاج على متصرف القدس رشاد باشا، بسبب محاباته المستوطنين الصهاينة. وفي 1891/6/24 قدم وجهاء القدس عريضة إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثماني، طلبوا فيها منع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين[11].

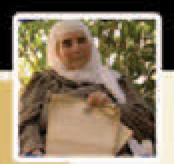
استمر الفلسطينيون بالتعبير عن رفضهم للاستيطان اليهودي في فلسطين؛ أحياناً بالاحتجاج للسلطات الرسمية وأحياناً أخرى من خلال الصدامات. وكان المستوطنون الصهاينة يمارسون نفوذهم، وأخيراً استخدموا هذا النفوذ عبر حزب الاتحاد والترقي الذي سيطر على الدولة العثمانية.

ومن خلال الرِشَى والتزوير والطرق الملتوية، تمكن اليهود من استملاك مساحات كبيرة من الأراضي؛ ومع نهاية الدولة العثمانية سنة 1918 كان اليهود يمتلكون حوالي 420 ألف دونم من أرض فلسطين، اشتروها من ملاك إقطاعيين لبنانيين أو فلسطينيين نصارى أو عبر المزاد العلني الذي كانت تبيع فيه الدولة العثمانية أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الضرائب المستحقة[12].

وخلال الاحتلال البريطاني (1918-1948)، بدت النية واضحة لتنفيذ قيام دولة الاحتلال اليهودي على أرض فلسطين. وتمكّن اليهود خلال هذه الفترة من الاستيلاء على حوالي 1.38 مليون دونم من الأراضي، أي حوالي 5.1% من إجمالي مساحة أرض فلسطين، معظمها جاء عن طريق منح حكومية بريطانية لأراضي فلسطين الأميرية (أراضي الدولة)، أو عن طريق ملاك إقطاعيين كبار غير فلسطينيين مقيمين في الخارج ومنعوا عملياً ورسمياً من الدخول إليها. فمثلاً، منح المندوب



البريطاني إلى فلسطين (1920-1925)، هربرت صموئيل Herbert Samuel (يهودي صهيوني) 175 ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين الساحلية بين حيفا وقيسارية لليهود، وتكررت هباته الضخمة على الأراضي الساحلية الأخرى وفي النقب وعلى ساحل البحر الميت. لكن لم يتجاوز مجموع ما حصل عليه اليهود من أبناء فلسطين حتى سنة 1948 نسبة 1% من أرض فلسطين على الرغم من ضغوطاتهم وإغرائهم المتكرر للفلاحين الفلسطينيين وخاصة الفقراء؛ حيث أن الفلسطينيين كانوا قد تنبهوا لما تحيكه المؤامرة الصهيونية وتكاتفوا لمنع اليهود من الحصول على أراضيهم مهما اشتدت الظروف[13]. وقد تعرض الشعب الفلسطيني إلى إجراءات وقوانين مجحفة، وممارسات إدارية ظالمة، أسهمت في تزايد صعوبة أوضاع الناس المالية، إضافة إلى عمليات إرهاب وقتل جماعية وفردية وتدمير منازل وقرى وعمليات تخويف وحرب نفسية منظمة، أدت جميعها إلى طرد السكان الأصليين من ديارهم، مفسحة المجال لإقامة وطن لليهود على أرضهم. كما أن الاحتلال الصهيوني لفلسطين لم يبدأ في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، بل قبل ذلك بمراحل؛ وإن كانت تلك الفترة تحديداً شهدت ذروة عمليات الطرد والتهجير بمختلف الأساليب وأبشعها.



مذكّرات لاجئ

يوم سقطت القرية

يوم سقطت "المفتخرة" كان لي من العمر عشر سنوات و لم يقدر لي شرف المشاركة في الدفاع عنها، لكنني مهما حييت ستبقى مطبوعة في ذاكرتي صور رجال القرية وهم يمتشقون الأسلحة القليلة والقديمة للدفاع عنها في مواجهة جحافل من العصابات الصهيونية المعززة بالمدفعية والدبابات والرشاشات الثقيلة. وأذكر وجوه الشهداء الذين سقطوا في معركة الدفاع عنها. ورغم أن القرية قد محيت من قبل "إسرائيل" عن الخريطة إلا أنني أتمنى أن أعيد بناء كل ما تهدم، بكل التفاصيل الصغيرة.

◄ من ذكريات الحاج أحمد موسى طه أبو موسى من قرية المفتخرة قضاء صفد (مخيم الحسينية)، **الخليج**، 2008/5/14.






ثانياً: النكبة والطرد

بتاريخ 1947/11/29، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية صدر القرار الدولي رقم 181، الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: الأولى يهودية، تقوم على 54.7% من الأرض، ويسكن فيها 498 ألف مستوطن يهودي و497 ألف عربي فلسطيني. والثانية عربية، تقوم على نحو 44.8% من الأرض يسكن فيها 725 ألف فلسطيني و10 آلاف مستوطن يهودي[14].

وحتى لا تتحول الدولة اليهودية إلى دولة ثنائية القومية، يملك الفلسطينيون بسبب ارتفاع نسبة تكاثرهم السكاني، أن يصبحوا أغلبية فيها خلال سنوات؛ فقد كانت خطط تهجيرهم جاهزة لدى العصابات الصهيونية التي جعلت من صدور



القرار 181 منطلقاً "لسلسلة عمليات إرهابية، تعاظمت بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، التي مهّدت إلى نشوب حرب 1948"[15]. وتصاعدت وتيرة هجمات العصابات الصهيونية المسلحة، إلى أن تحوّلت إلى حرب شاملة أقدمت خلالها على اقتراف 34 مذبحة على الأقل[16]، وتدمير 478 قرية من أصل 585 في الأراضي المحتلة سنة 1948، وتهجير سكان 531 قرية؛ مما أدى إلى تشريد أكثر من 804 آلاف فلسطيني خارج ما يسمى اليوم "إسرائيل"، و30 ألف آخرين هُجّروا من دورهم إلى مناطق أخرى غيرها ضمن الأراضي المحتلة سنة 1948[17].

ولم تكتفِ العصابات الصهيونية بالاستيلاء على الأراضي التي خصصها قرار التقسيم، وإنما احتلت أراضٍ أكثر من المناطق المخصصة للدولة العربية، وهجّرت أهلها منها. وأظهرت الإحصاءات بأن "ثلث اللاجئين... جاءوا من المناطق التي وضعها قرار التقسيم من ضمن الدولة اليهودية، أما الثلثان الباقيان فقد جاءوا من الأراضي التي وضعها قرار التقسيم من ضمن الدولة العربية"[18]. نقول هذا الكلام لأن معاناة الإنسان تبدأ منذ اليوم الأول لإرغامه على ترك أرضه ووطنه، وكلما ازدادت رقعة الأرض التي تمّ إفراغها من أهلها، ازداد عدد اللاجئين، وازدادت مساحة المعاناة الإنسانية المترتبة على هذا التهجير.

ليست هذه الحقائق الوحيدة التي حدثت لأهل فلسطين، وإنما ورد غيرها الكثير في تقرير الوسيط الدولي السويدي الكونت برنادوت Count Bernadotte، الذي قدمه بتاريخ 1948/9/16، إلى أمين عام الأمم المتحدة United Nations، الأمر الذي دفع عصابة شتيرن Stern الإرهابية الصهيونية لارتكاب جريمة اغتياله بتاريخ



1948/9/17[19]، لأنه كشف بعضاً من حجم المجازر وجرائم الإبادة والتطهير العرقي التي قامت بها قوات الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني الآمن.

ومن بين "محارق الهولوكوست الفلسطينية" نذكر "محرقة" الطيرة التي وردت في أرشيف للأمم المتحدة، رقمه DAG - 13\3.3.1:10، وشهد عليها أكثر من 15 شاهداً وشاهدة، حيث قام جنود الاحتلال بتاريخ 1948/7/25 باعتقال حوالي 60-80 شخصاً ما بين رجل وامرأة وفتى، كلهم من كبار السن والعجزة وبعضهم أعمى. حيث أحضر بعض الجنود غالونات مملوءة بالبنزين، وبدأوا بسكبها عليهم وأشعلوا فيهم النار ثم أخذوا يطلقون عليهم الرصاص؛ فيما الأهالي يصرخون ويستغيثون، والجنود يراقبونهم وهم يضحكون، وكانت النتيجة أن تمّ حرق وقتل حوالي 55 شخصاً[20]. ومنها كذلك مجزرة دير ياسين الشهيرة، التي وقعت ليلة 1948/4/10، حين ذُبِحَ نحو 250 فلسطينياً عربياً، من المسلمين والمسيحيين[21].

وقد تناول الجزء الخامس من هذه السلسلة (المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني) أبرز هذه المجازر بالتفصيل. لكن السؤال... هل يعقل أن تقدم جماعة تقول إنها تعرضت إلى هولوكست، على أن تكرر المأساة نفسها وبصورة تفوق الوصف والخيال، على شعب لا ذنب له ولا جريرة؟.

وحتى لا يُنظر إلى هذه الممارسات وكأنها جرت في لحظة فقدان سيطرة، وانفلات عقال الوحش الكامن بداخل الجنود الإسرائيليين، فهي أفعال مدبّرة جاءت في سياق مخطط وضعته قيادة هذا الجيش؛ اعترف مناحيم بيغن Menachem Begin رئيس منظمة الأرجون Irgun، في معرض "الإشادة والتقدير" بما قامت



به مجموعات من العصابات الصهيونية، قائلاً: "سيطر الرعب على عرب أراضي إسرائيل... ابتداءً ليس بسبب ما حدث لدير ياسين فحسب، بل لما حيك حول دير ياسين من دعاية ساعدتنا على أن نشق طريقنا إلى معارك أخرى في الميدان"[22].

لقد استهدفت العصابات الصهيونية قتل المدنيين الآمنين، ودمرت بيوتهم وممتلكاتهم وروّعت الأهالي، وهجّرتهم وأفرغت الأرض الفلسطينية من سكانها الشرعيين، لكي توهم العالم بزعم مقولتهم، "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[23].

وقد شهد خبراء لجنة التوفيق الدولية Conciliation Commission على هول الكارثة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق الفلسطينيين وأرضهم، حيث قدّروا بأن نحو 80% من مساحة فلسطين التاريخية، وأكثر من ثلثي الأراضي المزروعة فيها هي أراضٍ عربية، هجرها أهلها العرب الفلسطينيون تحت ضغط أعمال الإرهاب والعنف[24].

ولو عرفنا بأن عدد الفلسطينيين الذين بقوا ضمن الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948، لم يتجاوز 156 ألف نسمة[25]، لأدركنا خطورة الروح العدوانية الصهيونية على الأمن والسلم الدوليين.

ويبين الجدول التالي أعداد الفلسطينيين الذين اقتُلعوا من ديارهم سنة 1948 وتقديراتها لسنة 2009 بحسب قضاء قراهم الأصلية في فلسطين.



جدول رقم (1): أعداد المهجّرين سنة 1948 بحسب الأقضية وتقديرات تعدادهم سنة 2009[26]

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد المهجّرين	
		سنة 1948	سنة 2009
عكا	30	47,038	399,618
الرملة	64	97,405	827,518
بيسان	31	19,602	166,531
بئر السبع	88	90,507	768,915
غزة	46	79,947	679,201
حيفا	59	121,196	1,029,637
الخليل	16	22,991	195,323
يافا	25	123,227	1,046,892
القدس	39	97,950	832,147
جنين	6	4,005	34,025
الناصرة	5	8,746	74,303
صفد	78	52,248	443,880
طبريا	26	28,872	245,286
طولكرم	18	11,333	93,724
المجموع	**531**	**805,067**	**6,837,000**



أين ذهبوا؟

"أولاً: لقد هربوا..."؟

الأرقام المستقاة من أرشيف وزارة الحرب الاسرائيلية هي التالية:

55% من مجموع حالات الهجرة كانت بفعل عمليات عسكرية صهيونية.

15% نتيجة عمليات منظمتي الأرغون وليحي [الصهيونيتين].

2% لأوامر الطرد المباشر.

1% عن الحرب النفسية.

تصل النسبة الإجمالية إلى 73% من أعمال التهجير سببها الإسرائيليون مباشرة. وتشير الوثائق إلى أن 22% من المهجرين تركوا أرضهم بسبب الرعب. يبقى أن الفلسطيني لم يترك أرضه استجابة لنداء القيادات العربية، إلا بنسبة 5%، فقط.

"ثانياً: لم يقاتلوا أبداً... اتكلوا على الجيوش العربية. باعوا أرضهم بالسلامة..."؟

ليس بوسع سطور قليلة أن تسرد مأساة قتال ضار، وشهداء ظلّوا حتى ما بعد نزفهم، يقاتلون. و لم تكن الجيوش العربية في وارد هذه المعارك: واحدة تكفي:

معركة رأس العين، بقيادة حسن سلامة. أصيب القائد وكانت الإصابة قاتلة، أفتى الأطباء بموته. كانت الطائرات الإسرائيلية تقصف والقوات الفلسطينية المسلحة تدافع، إلى أن سقطت قلعة استراتيجية، لأنها تقع على مفترق طرق من الجنوب والساحل ومدن المثلث. إضافة الى مرور خطّ سكك الحديد بجانبها. كان حسن سلامة يموت. قال: استدعوا حمزة صبح. حضر حمزة. وطلب منه سلامة استرجاع رأس العين. اذهب وأحضر القوات المطلوبة. إياك أن تطمئني أنك فاعل، فيما أنت تراهن على موتي، فيكون موتي بطاقة هرب للجميع. أقسم حمزة ونفذ قسمه. فجمع القوات من أمكنة كثيرة، وشن هجوماً على رأس العين، وكان هجوماً حاسماً وقوياً بثلاثمئة مقاتل. استمرت المعركة ثلاث ساعات. تقدم المقاتلون من اللد... تقدم أكثر... انسحب الجيش الاسرائيلي حاملاً قتلاه وجرحاه... وعاد حمزة ليبشر سلامة في المستشفى بأنه استرجع رأس العين... فأهداه حسن سلامة مسدسه الخاص... وأسلم الروح. (كتاب اللد ـ اسبير منير).

➤ نصري الصايغ، النكبة في الذكرى 61، **السفير**، 2009/5/15.



وبعد نكبة سنة 1948، سجّل تاريخ اللاجئين الفلسطينيين سلسلة هجرات من الضفة الغربية وقطاع غزة بحثاً عن لقمة العيش، فشهدت الخمسينيات والستينيات حركة هجرة إلى الأردن ومن الأردن نحو الخليج. وبسبب حرب حزيران/ يونيو 1967، اضطر نحو 330 ألف فلسطيني للهجرة من الضفة والقطاع إلى الأردن ومصر. وبعد انتهاء الحرب، جرت حركة هجرة جديدة، بدوافع اقتصادية وأمنية من الضفة والقطاع إلى الأردن والخليج وغيرها[27].

عانى الفلسطينيون في المهاجر من أشكال معاناة مختلفة، فتأثّر الفلسطينيون في الأردن بانعكاسات الحرب بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني 1970-1971، وعانى الفلسطينيون في لبنان من الصراعات المحليّة، ومن الحرب الأهلية 1975-1990، ومن الهجمات والمذابح الإسرائيلية والطائفية، واضطر عشرات الآلاف منهم للهجرة إلى أوروبا والخليج وغيرها. وعانى الفلسطينيون في الكويت من آثار الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج وما تبع ذلك من سياسات تجاههم بعد عودة الحكم الكويتي، إذ اضطر نحو 200 ألف منهم للهجرة في أثناء الاحتلال العراقي، واضطر نحو 200 ألف آخرين للهجرة بعد الانسحاب العراقي[28]. كما عانى عشرات الآلاف من الفلسطينيين على الحدود الليبية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وعانى عشرات الآلاف الآخرين من المقيمين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له سنة 2003.

و لم يكن الذين بقوا داخل "إسرائيل" أقل معاناة ممن تمّ تهجيرهم، فقد شاهدوا بأمّ أعينهم كيف سعى الاحتلال لتدمير كافة المعالم العربية وطمسها، ومنع العديد



منهم من العودة إلى قراهم التي أصبحت مناطق مغلقة. وظلّ الفلسطينيون داخل "إسرائيل" تحت الحكم العسكري حتى سنة 1966، وتمّ التعامل معهم كأنهم وجدوا "خطأ" في "دولة إسرائيل"؛ التي قامت بمصادرة أراضيهم بذرائع وحجج مختلفة، كان أبرزها القوانين والتشريعات الجائرة. ففي سنة 1950 تمّ إصدار قانون "وضع اليد" الذي تمّ بموجبه وضع يد سلطات الاحتلال على الأراضي في حالة الطوارئ، وفي السنة نفسها صدر قانون "سلطة التطوير والتحسين" الذي أدى إلى السيطرة على أملاك اللاجئين بذريعة شق الطرق والساحات العامة أو بناء مؤسسات حكومة وغيره. وفي السنة نفسها أيضاً صدر قانون "أملاك الغائبين"، تمّ بموجبه نقل أملاك الفلسطينيين، الذين لم تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعودة، إلى الكيان الإسرائيلي ومنه إلى المستوطنين. وقدرت نسبة أراضي الفلسطينيين المصادرة مع نهاية القرن العشرين بأكثر من 90% من أراضي دولة الاحتلال. وانخفض معدل ملكية الفرد الفلسطيني من 19 دونماً للفرد سنة 1945 إلى 0.84 دونماً سنة 1981[29]. وفي حين يصور الكيان الإسرائيلي نفسه على أنه بلد الديموقراطية والحضارة في الشرق الأوسط، يمارس تمييزاً عنصرياً على كافة المستويات القانونية والسياسية والشعبية والاجتماعية ضدّ الفلسطينيين ممن بقوا في الداخل، وهم من يعرفون اليوم بـ"عرب إسرائيل" أو "فلسطينيي 1948". وقد تناول الكتاب الأول من هذه السلسلة "أولست إنساناً؟ (1): عنصرية "إسرائيل": فلسطينيو 48 نموذجا" هذا التمييز بكافة أشكاله[30].

كما أخضع الاحتلال الفلسطينيين إلى معايير مزدوجة في مجال الجنسية، ففي حين أجازت قوانينه لأي يهودي في العالم مهما كانت جنسيته القدوم إلى "إسرائيل"،



واكتساب جنسيتها، والإقامة فيها؛ وذلك بحسب قانون العودة الإسرائيلي الصادر سنة 1950؛ حرمت أي فلسطيني لم يكن متواجداً في "إسرائيل" من حقّ العودة مع أنه قد أخرج من أرضه بالقوة وتحت ظروف الحرب[31].

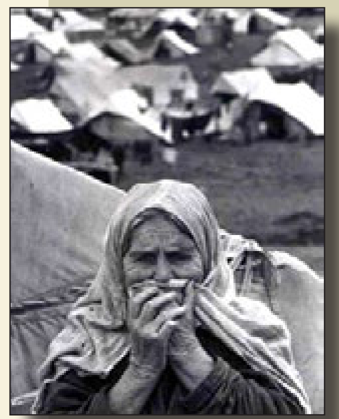
أسهمت هذه التشريعات في الحيلولة دون عودة الفلسطيني إلى وطنه وداره؛ وبموازاتها كانت التوجهات والمشاريع الصهيونية التي تدعو إلى "دفع" الفلسطينيين نحو الهجرة من "إسرائيل"، كما كلفت حكومة الاحتلال شركات خاصة لتشجيع الشباب الفلسطيني للهجرة، "طلباً للعمل"[32].

وما تزال السلطات الإسرائيلية حتى اليوم تصدر القرارات والقوانين العنصرية وتمارس سياسة الترانسفير العلنية تجاه الفلسطينيين، خاصة في شرقي القدس والنقب والأغوار، حيث تخطّط لسلب هذه المناطق بكاملها من أهلها؛ وكذلك في العديد من قرى الضفة الغربية لبناء الجدار، حيث بلغ عدد المهجّرين منذ بدء بناء الجدار وحتى حزيران/ يونيو 2008 حوالي 28 ألف فرد[33].

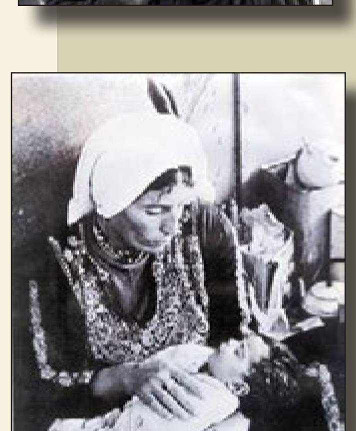


الخروج الأول: 1948



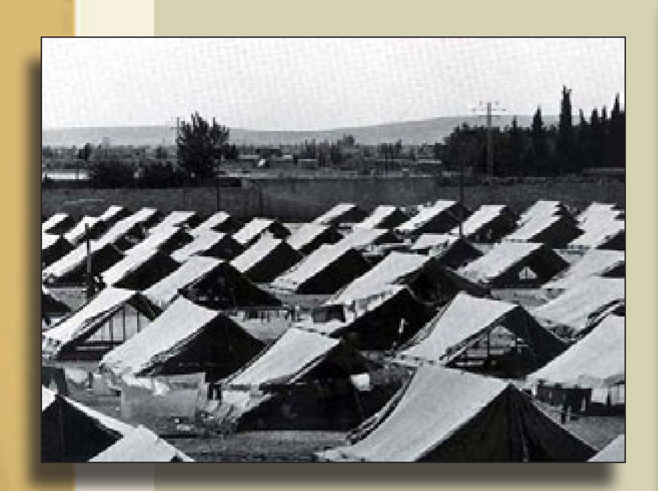


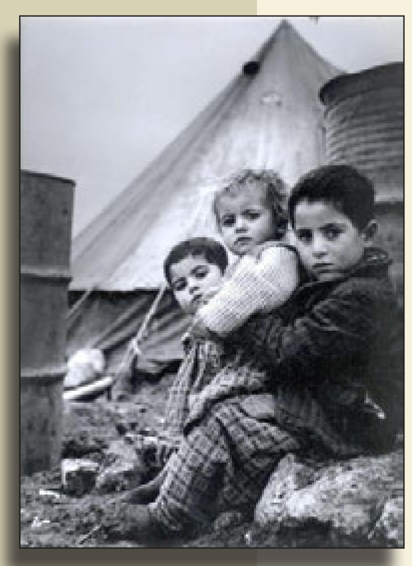




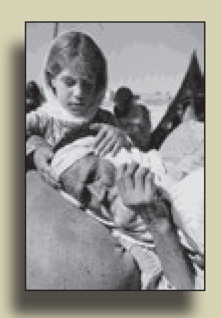


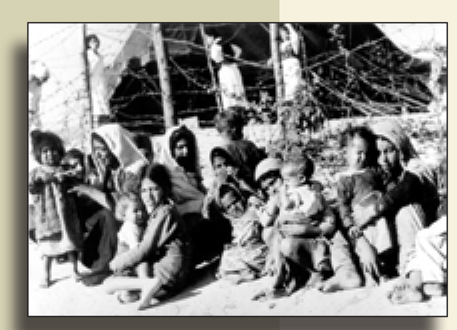

















ثالثاً: توزّع اللاجئين

يشكّل اللاجئون عموماً نحو سبعة أعشار الشعب الفلسطيني[34]، يجري تصنيفهم على خمسة قطاعات رئيسة، هي:

القطاع الأول: اللاجئون الذين هُجِّروا في سنة 1948 من ديارهم، وينقسم هذا القطاع إلى قسمين أساسيين؛ الأول: هم الذين يتلقون المساعدة الدولية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، أو ما يطلق عليهم "مسجلين". والثاني: الذين لا يتلقون المساعدة من الوكالة، وهم أقل عدداً ويصنفون "غير مسجلين".



القطاع الثاني: اللاجئون الفلسطينيون الذين هجّروا من بيوتهم للمرة الأولى بعد حرب 1967، من الأراضي الفلسطينية التي احتُلّت في تلك السنة، ويطلق عليهم اسم "نازحين".

القطاع الثالث: يشمل اللاجئين الفلسطينيين من غير لاجئي سنة 1948 أو 1967، ممن يتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وهم غير القادرين على العودة إليها بسبب سحب الإقامة أو إلغاء لمّ شمل العائلات أو الطرد، أو الخوف من العقوبة والاضطهاد في حال العودة.

أما القطاعين الأخيرين، فيشملان المهجرين داخل فلسطين المحتلة، وهما: **القطاع الرابع**: المهجرين "الداخليين" ممن بقوا في المناطق الفلسطينية التي قامت عليها "إسرائيل" في سنة 1948 ومنعوا في الوقت نفسه من العودة إلى قراهم ومدنهم بعد انتهاء الحرب. **والقطاع الخامس**: المهجرين في داخل المناطق المحتلة سنة 1967[35]. مع التأكيد هنا مجدداً على أن كل فلسطيني اقتلع من داره أو منع من العودة إليها أو حرم من ممارسة سيادته الوطنية عليها، هو لاجئ عانى وما زال يعاني من تبعات هذا الاقتلاع والاحتلال الذي شرد الفلسطيني إلى المنافي، وكل ما ترتّب على هذا التيه من ظلم ومآسٍ، عانى منها الآباء ويعاني منها الأبناء ويستمر في تجرّع مرارتها الأحفاد، جيلاً بعد جيل... إلى أن يعود صاحب الدار إلى داره، والمتشرد من منافيه إلى بيت آبائه وأجداده.

أما بخصوص توزيع اللاجئين الفلسطينيين، فتتركّز الغالبية في الدول المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدّر عدد الفلسطينيين المتواجدين في الأردن في نهاية سنة 2008



حوالي 3.24 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 29.8% من السكان الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية. أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى، فيقدر عددهم بحوالي 1.78 مليون نسمة، ويشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. أما باقي الفلسطينيين في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 618 ألف نسمة، ويشكلون ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي[36].

ويبين الجدول التالي تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في منتصف سنة 2008؛ مع ملاحظة أن هذا الجدول يعطي تقديرات متحفظة هي أقل من غيرها من التقديرات، سواء كان ذلك لعدد الفلسطينيين أو لعدد اللاجئين.



جدول رقم (2): عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في منتصف سنة 2008[37]

مكان الإقامة	إجمالي الفلسطينيين منتصف 2008	% من إجمالي السكان	عدد المقيمين أصلاً	كافة اللاجئين	اللاجئين غير المسجلين
الأراضي المحتلة 1948 "إسرائيل"	1,265,147	%12.3	924,959	340,188	340,188
قطاع غزة	1,407,218	%13.7	316,286	1,090,932	
الضفة الغربية	2,110,066	%20.5	1,252,146	857,920	86,777
فلسطين التاريخية	**4,782,431**	**%46.6**	**2,493,391**	**2,289,040**	**426,965**
الأردن	3,102,836	%30.2	778,213	2,324,623	357,209
لبنان	471,296	%4.6	29,422	441,875	19,882
سورية	577,137	%5.6	27,520	549,617	82,200
مصر	64,728	%0.6	11,033	53,695	53,695
دول الجوار	**4,215,996**	**%41**	**846,187**	**3,369,809**	**512,985**
المملكة العربية السعودية	364,568	%3.5	-	364,568	364,568
الكويت	50,017	%0.5	4,413	45,604	45,604
دول الخليج الأخرى	140,086	%1.4	-	140,086	140,086
العراق وليبيا	98,564	%1	-	98,564	98,564
الدول العربية الأخرى	7,356	%0.1	-	7,356	7,356
الولايات المتحدة الأمريكية	270,131	%2.6	40,519	229,611	229,611
باقي دول العالم	343,983	%3.3	51,597	292,386	292,386
المجموع	**10,273,132**	**%100**	**3,436,108**	**6,837,024**	**2,118,125**
	%100		**%33.4**	**%66.6**	**%20.6**



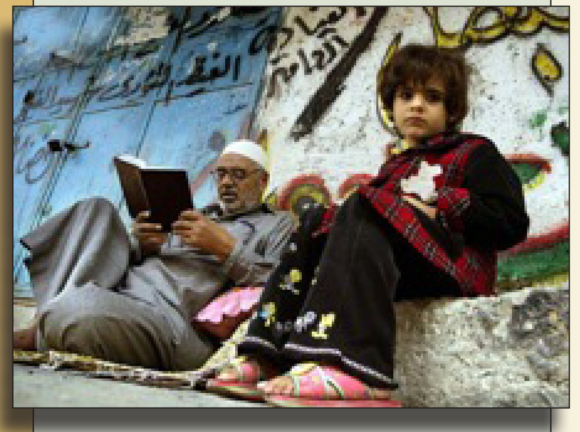
اللاجئين المسجلين (الأونروا)	اللاجئين المسجلين المقيمين في المخيمات	اللاجئين المسجلين المقيمين خارج المخيمات	نسبة اللاجئين لإجمالي اللاجئين الفلسطينيين	نسبة اللاجئين لإجمالي الشعب الفلسطيني
			%5	%3.3
1,090,932	499,231	591,701	%16	%10.6
771,143	195,770	575,373	%12.5	%8.4
1,862,075	**695,001**	**1,167,074**	**%33.5**	**%22.3**
1,967,414	339,668	1,627,746	%34	%22.6
421,993	224,194	197,799	%6.5	%4.3
467,417	126,453	340,964	%8	%5.4
			%0.8	%0.5
2,856,824	**690,315**	**2,166,509**	**%49.3**	**%32.8**
			%5.3	%3.5
			%0.7	%0.4
			%2	%1.4
			%1.4	%1.0
			%0.1	%0.1
			%3.4	%2.2
			%4.3	%2.8
4,718,899	**1,385,316**	**3,333,583**	**%100**	**%66.6**
%45.9	**%13.5**	**%32.4**		



تفتقر نظم تسجيل اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين بشكل عام إلى الدقة والانتظام أو الدورية. وفي حين يعدّ نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية من أكثر الأنظمة انتظاماً وشمولية في هذا المجال، إلاّ أنه يعاني في الوقت نفسه الكثير من الثغرات، حيث أنه مقتصر على اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الوكالة (لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة)، كما أنه يستثني العديد من اللاجئين داخل مناطق عمله ممن نالوا جنسية بلدان اللجوء أو ممن هجّروا بعد 1948، أو ممن لم يختاروا تسجيل اسمهم في الوكالة (حيث أن التسجيل اختياري). فمثلاً، في حين تشير التقديرات الرسمية إلى وجود حوالي 3.24 مليون فلسطيني في الأردن، تشير تقديرات الأونروا إلى 1.98 مليون لاجئ بينهم، ربما لكون غالبية الفلسطينيين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية؛ على الرغم من أن معظمهم غير قادرين على العودة إلى فلسطين بسبب رفض الاحتلال، وبالتالي ممن ينطبق عليهم حقّ العودة والتعويض. وقياساً، تشير تقديرات الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حتى 2009/9/30 يقدّر بحوالي 4.74 مليون؛ في حين تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2009 إلى وجود حوالي 5.63 مليون فلسطيني خارج فلسطين (لاجئين مسجلين أو غير مسجلين، في دول الجوار وغيرها)، و1.8 مليون من لاجئي الأرض المحتلة سنة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالإضافة إلى نحو 150 ألف مُهجَّر فلسطيني يقيمون في الأرض المحتلة سنة 1948 نفسها. أي أن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين هو بحدود 7.58 مليون فلسطيني وهو ما يساوي نحو 69.7% من التعداد الكلي للشعب الفلسطيني البالغ حوالي 10.9 مليون في نهاية سنة 2009[38].



جيل النكبة الأول وجيلها الرابع



أخذت الصورة في مخيم رفح للاجئين شمال قطاع غزة.

وترجع أسباب وجود ثغرات معلوماتية حول العديد من قطاعات اللاجئين الفلسطينيين، إلى عدم وجود نظام تسجيل فاعل قادر على حصر أعدادهم، حيث أن تسجيلات وكالة الغوث الدولية لا تغطي سوى 63.5% منهم تقريباً. وقد أسهم في هذا النقص سلسلة الهجرات المتكررة التي عاشها الفلسطينيون، وعدم وصول الوكالات الدولية إليهم، أو الظروف المحيطة ببعض تجمّعاتهم، وغياب تعريف واضح لهم، وتشتتهم في مختلف البقاع الجغرافية، ومعيشتهم تحت أنظمة حكم مختلفة تتعامل بأشكال متباينة معهم إحصائياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وفيما يلي نلقي نظرة عامة على عدد من الأماكن الرئيسية لتواجد اللاجئين الفلسطينيين، وهي: الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان، والعراق، ومصر.

1.الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تعاني هذه الفئة من اللاجئين من قلة الحديث عنها سواءً من الناحية القانونية أم الإعلامية والسياسية. فبعد حرب 1948، لجأ بعض الفلسطينيين من القرى المدمرة إلى قرى ومدن مجاورة ريثما تهدأ الأحوال ليعودوا إليها، و لم يغادروا فلسطين. ولكن



بعد انتهاء الحرب وإعلان قوات الاحتلال كيانها، مُنِع هؤلاء من العودة إلى قراهم الأصلية وأعلنت هذه القرى "مناطق عسكرية مغلقة" يمنع الدخول إليها.

كما اتفقت سلطات الاحتلال مع الأونروا على وقف مساعدات الأخيرة لهؤلاء "النازحين"، وشطبهم من سجلات اللاجئين الفلسطينيين. وحاولت سلطات الاحتلال "دمج" هؤلاء في المجتمعات العربية الأخرى وفي الكيان الإسرائيلي، وجعلهم ينسون حقهم في العودة. وقد أسهم هذا الإجراء في غياب أية تقديرات دقيقة لعدد هؤلاء اللاجئين "النازحين" اليوم، والذي تتراوح تقديراته بين 150 و350 ألف نسمة (تقديرات نهاية 2009)[39]. وقد وصفهم الباحث اليهودي هليل كوهين Hillel Cohen بأنهم "الغائبون الحاضرون"، في إشارة إلى ما مارسته دولة الاحتلال من مصادرة لأراضيهم وقراهم تحت غطاء "قانون أملاك الغائبين" الذي سنّته سنة 1950، إلى جانب قوانين أخرى مثل قانون أملاك الدولة (1951)، وقانون استملاك الأراضي (1953)، وقانون أرض "إسرائيل" (1960)...، وغيرها من القوانين التي صادرت بموجبها أراضي اللاجئين الفلسطينيين. وتقدّر مساحة الأراضي التي صادرها الاحتلال بفعل هذه القوانين بحوالي 93% من أراضي "دولته". وما زال اللاجئون الفلسطينيون من عرب 1948 متمسّكين بحقهم في العودة إلى قراهم الأصلية، وينظّمون سنوياً في ذكرى النكبة مسيرات إلى هذه القرى[40].

وبينما ينص قانون "العودة" الإسرائيلي على حق أي يهودي في أي مكان في العالم في القدوم إلى فلسطين "إسرائيل"، ونيل الجنسية اليهودية، واستملاك أراضي فيها؛ تمنع سلطات الاحتلال اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم حتى





وضعت سلطات الاحتلال يدها على معظم القرى التي هَجّرت أهلها في 1948، ومنعت حتى أولئك الذين التجأوا إلى مدن وقرى قريبة من العودة إليها بعد أن هدأت الأحوال. وأعلنت سلطات الاحتلال هذه القرى "مناطق عسكرية" يحظر الدخول إليها؛ وشيئاً فشيئاً، صار الاحتلال يصادر هذه الأراضي عبر سلسلة من القوانين الجائرة. وتقدّر مساحة الأراضي التي "امتلكها" الاحتلال بفعل هذه القوانين والمصادرات بحوالي 93% من أراضي "دولته".

وهُم على بعد بضعة أميال منها. كما تتفنّن سلطات الاحتلال القانونية في التحايل على قانون "لم الشمل" في حالات الفلسطينيين من "سكانها"، وانتهى بها المطاف بتعديل عنصري في تموز/ يوليو 2003، ينص صراحة على عدم منح المواطنة عن طريق لمّ شمل العائلات لفلسطينيي 1948، أي أن هؤلاء ممنوعون حتى من جلب أزواجهم وزوجاتهم للإقامة معهم.

أما في مجال المعاناة المعيشية، فتعاني هذه الفئة من اللاجئين من ممارسات التفرقة العنصرية الإسرائيلية على جميع المستويات، القانونية والاجتماعية والاقتصادية؛ هذه العنصرية التي تبرز أيضاً في تصريحات المسؤولين ورجال الدين الإسرائيليين، وفي سياسات الترانسفير والتمييز والاضطهاد. وقد فصّل الكتاب الأول من هذه السلسلة "أولست إنساناً؟ (1): عنصرية "إسرائيل": فلسطينيو 48 نموذجاً" في تناول هذه المعاناة وتفصيلاتها.



2. الضفة الغربية:

يقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية مع نهاية سنة 2009 بحوالي 749 ألفاً، أي حوالي 30.2% من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية المقدر عددهم بـ 2.48 مليون نسمة[41]. ويعيش حوالي ربع اللاجئين في المخيمات الرسمية، بينما انتقلت الأغلبية إلى مدن الضفة وقراها.

يوجد في الضفة الغربية 19 مخيماً، هي: بلاطة، وطولكرم، وجنين، وعسكر، والدهيشة، وشعفاط، والجلزون، وقلنديا، والعروب، ونور شمس، والفوار، والفارعة، ومخيم رقم 1، وعقبة جبر، وعايدة، ودير عمار، وعين السلطان، وبيت جبرين، والأمعري[42].

ولا تقع جميع مخيمات الضفة الغربية تحت سيطرة الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث يخضع اثنان منها لسلطة الاحتلال التامة (شعفاط، وقلنديا) وأربعة لإشراف مشترك من قبل الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي (دير عمار، والجلزون، والفوار، والعروب) [43]. وفعلياً، فإن هذه المخيمات، كما جميع مناطق الضفة، هي تحت الاحتلال الذي يتوغل فيها متى أراد، ويمارس فيها العديد من الانتهاكات والجرائم.

3. قطاع غزة:

وصل حوالي 200 ألف لاجئ إلى قطاع غزة سنة 1948، الذي كان يقطنه آنذاك 80 ألف نسمة فقط، مما شكّل عبئاً ثقيلاً على هذا القطاع الضيق الذي تبلغ مساحته 363 كم^2. واليوم، مع نهاية سنة 2009، يقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة بـ 1.11 مليون لاجئ بحسب سجلات الأونروا. أما بحسب تقديرات الجهاز



المركزي للإحصاء الفلسطيني، فيقدر عددهم بحوالي 1.05 مليون لاجئ، وبذلك يشكلون نسبة تقارب 69.5% من إجمالي سكان القطاع المقدر عددهم بحوالي 1.51مليون نسمة[44].

ويعيش أكثر من نصف اللاجئين في مخيمات القطاع التي يبلغ عددها ثمانية وهي: جباليا، وخان يونس، ورفح، والبريج، والشاطئ، والمغازي، والنصيرات، ودير البلح.

ويعدّ قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، وترتفع هذه الكثافة تحديداً في مخيمات اللاجئين، فمثلاً يعيش أكثر من 82 ألف لاجئ في مخيم الشاطئ الذي تقل مساحته عن كيلومتر مربع واحد[45]؛ مما يعكس مزيداً من المعاناة على كافة جوانب حياة اللاجئين الصعبة.

4.الأردن:

يعيش العدد الأكبر من الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في الأردن، على بعد أقل من مئة كيلومتر عن قراهم ومدنهم الأصلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن نهاية سنة 2009 بحوالي 3.24 مليون نسمة، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبحسب إحصاءات الأونروا فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الأردن بلغ حوالي 1.98 مليون لاجئ مع نهاية سنة 2009؛ يعيش حوالي 17.2% منهم في المخيمات[46]. وهناك عدد كبير من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة، حيث إن كثيراً من الفلسطينيين القادرين على الاعتماد

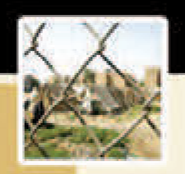


على أنفسهم مادياً لم يسجلوا أنفسهم، كما أن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين لدى وكالة الغوث، وحوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية[47]. لهذا، فإن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هم نسبياً من أفضل اللاجئين حالاً من حيث تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية السياسية، وإن كانوا يعانون أيضاً في بعض المجالات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً في الفصل الرابع.

يوجد في الأردن عشرة مخيمات رسمية تديرها الأونروا، وهي: البقعة، ومخيم عمّان الجديد (الوحدات)، وماركا، وجبل الحسين، وإربد، والحصن، والزرقاء، وسوف، وجرش، والطالبية. كما أن هناك ثلاثة أحياء في عمّان والزرقاء ومأدبا، تعدّها الحكومة الأردنية مخيمات، وتعدّها الأونروا مخيمات "غير رسمية"[48]. ويشكّل مجموع السكّان الفلسطينيين في هذه الأحياء والمخيمات، والمناطق المجاورة للمخيمات حوالي 65% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

5.سورية:

يرجع معظم لاجئي فلسطين الذين وصلوا إلى سورية نتيجة نكبة سنة 1948 إلى الجزء الشمالي من فلسطين، وخصوصاً قضاء صفد ومدينتي حيفا ويافا[49]. ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2009/12/31 والمقيمين في سورية 472,109 نسمة، يعيش حوالي 27.1% منهم في المخيمات. وتعترف الأونروا بعشرة مخيمات رسمية في سورية، هي: النيرب، وخان دانون، وسبينه، وحماه، وخان الشيخ، ودرعا، وحمص، ودرعا (طوارئ)، وقبر الست، وجرمانا؛ في حين هناك ثلاثة مخيمات لا تعترف بها وهي: اليرموك واللاذقية وعين



التل[50]. وتستأثر دمشق بحوالي 67% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، يقطن غالبيتهم في مخيم اليرموك (أكثر من 144 ألف لاجئ)، مع أن الأونروا لا تعترف به كمخيم.

ولا تشمل تقديرات اللاجئين المذكورة أعلاه الفلسطينيين الذين هجروا إلى سورية سنتي 1967 (عند احتلال "إسرائيل" للجولان) و1970 (إثر أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن)، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[51]. كما لجأ آلاف الفلسطينيين من لبنان إلى سورية في الثمانينيات، عندما اجتاحت "إسرائيل" لبنان وخلال الحرب الأهلية اللبنانية [52].

6.لبنان:

تراوح عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى لبنان بعد نكبة فلسطين ما بين 100 ألف إلى 130 ألف[53]، جرى توزيعهم على أكثر من 45 مخيماً وتجمعاً سكنياً، بقي منها اليوم 12 مخيماً رسمياً تديرها الأونروا، هي (عين الحلوة، والمية ومية، وشاتيلا، وبرج البراجنة، ونهر البارد، والبداوي، والبص، والرشيدية، وبرج الشمالي، وويفل، وضبية، ومار الياس)؛ و13 تجمعاً غير رسمي لا تعترف بها الأونروا ولا تقدم لها أية خدمات تذكر. وكانت ثلاثة مخيمات أخرى تعرّضت للتدمير خلال سنوات الحرب اللبنانية 1975-1977 دون أن يعاد بناؤها أو استبدالها، وهي: مخيم النبطية في جنوب لبنان، ومخيما الدكوانة وجسر الباشا في بيروت. كما دمّرت الميليشيات اللبنانية مخيم تل الزعتر وارتكبت مجزرة ذهب ضحيتها الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين. وقد تمّ إخلاء مخيم غورو في بعلبك منذ سنوات عديدة، ونقل سكانه إلى مخيم الرشيدية في صور[54]. وجرى تدمير مخيم



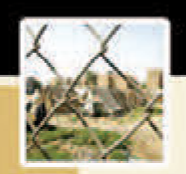
نهر البارد خلال سنة 2007 جراء مواجهات مسلحة بين مجموعة "فتح الإسلام" والجيش اللبناني.

وبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين مقيمين في لبنان 425,640 نسمة بتاريخ 2009/12/31، يعيش حوالي 53.2% منهم في المخيمات[55]. ويعدّ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أكثر فئات اللاجئين معاناة على كافة الصعد؛ القانونية، والمعيشية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية.

7.العراق:

تهجر إلى العراق إثر النكبة حوالي أربعة آلاف فلسطيني، نقلوا في شاحنات الجيش العراقي، وكانت مخصصاتهم بدايةً ضمن مخصصات الجيش العراقي، بما فيها الطعام والغذاء. وينحدر اللاجئون الفلسطينيون في العراق من قرى مثلث الكرمل. وعند تأسيس الأونروا سمح لها بالعمل في العراق، لكن منعت بعد عدة أشهر بطلب من الحكومة العراقية، وبالتالي سقطت أسماء اللاجئين في العراق وأعدادهم من سجلات الوكالة. وقد أسّس العراق مديرية لشؤون اللاجئين، لكن وضع اللاجئين الفلسطينيين ظلّ يتأرجح، فتارةً يتمتعون بامتيازات وميزانيات جيّدة وقوانين تسهّل أمور حياتهم وتعاملهم مثل العراقيين، وتارةً تتغير القوانين أو تعدّل أو ترفع[56].

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، تعرض الفلسطينيون إلى عمليات تهديد وقتل وخطف وتشريد قسري من قبل بعض الميليشيات، مما أدى إلى هروب العديد من الأسر من بيوتهم إلى مناطق مختلفة، سواء داخل العراق أو خارجه، أم



داخل مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة. واليوم، لا تتوفر معلومات ولا بيانات إحصائية من مصادر رسمية أو غير رسمية يمكن الاعتماد عليها. وفي الوقت نفسه هناك فرق بين عدد الفلسطينيين وعدد اللاجئين منهم، بالتالي فإنه يصعب الحديث عن مؤشرات مقبولة عن أعدادهم وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم السكانية والاجتماعية. كما أن وضع هؤلاء اللاجئين لا يماثله وضع للفلسطينيين في أي بلد آخر من جهة المعاناة منذ الاحتلال الأمريكي العراق[57].

وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) فقد بلغ عدد اللاجئين في العراق سنة 2003، بعيد الاحتلال، ما بين 35-40 ألف نسمة. وحسب معلومات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2008 فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يقدّر بنحو 15 ألف لاجئ[58]. كما يقيم المئات من اللاجئين الفلسطينيين في العراق على الحدود العراقية السورية والعراقية الأردنية، في مخيمات تفتقر إلى أدنى المتطلبات الحياتية الأساسية، أبرزها مخيم الوليد الذي يقيم فيه حوالي 1,700 لاجئ، ومخيم التنف الذي يقيم فيه 880 لاجئ[59].

8.مصر:

وصل اللاجئون الفلسطينيون إلى مصر خلال ثلاث فترات: كانت الأولى بسبب نكبة سنة 1948، والثانية إثر العدوان الثلاثي على مصر في سنة 1956، وأما الثالثة فكانت بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، وقد قدِّر مجموع اللاجئين في مصر حينها بنحو 90 ألف[60]. أنشأت الحكومة المصرية لهم مخيمات مؤقتة، ثم جرى تفكيكها



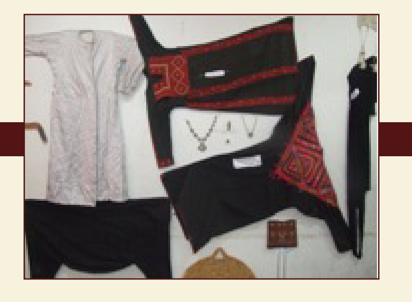
بعد الانتهاء من حالة الطوارئ، الأمر الذي جعل الميسورين منهم يتحولون إلى المدن والأرياف، بينما انتقلت الغالبية المتبقية إلى قطاع غزة القريب من الحدود المصرية داخل فلسطين[61].

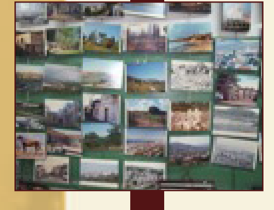
لم تسمح الحكومة المصرية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالعمل على أراضيها، واكتفت بمنح اللاجئين إليها وثائق سفر مؤقتة تتطلب التجديد، مما أسهم في جعلهم يعيشون حالة من عدم الاستقرار، تضاف إلى الأوضاع المعيشية القاسية عموماً. هذه الأسباب، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي في مصر، أسهمت في نقص في المعلومات المتوافرة عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مصر، أو أماكن تواجدهم أو ظروفهم الحياتية. وقد قدّر عددهم سنة 2008 بحوالي 65 ألفاً[62].

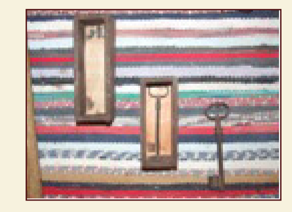


صور لمتعلقات للاجئين فلسطينيين، تمّ توثيقها وعرضها في أحد المعارض. ويحرص اللاجئون على توثيق ونشر مثل هذه المتعلقات كنوع من التمسّك بالهوية.

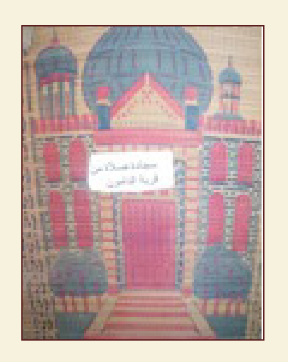
وتبدو في الصورة الأولى أثواب فلسطينية مطرزة مع أسماء قرى صاحباتها، حيث تختلف التطريزات باختلاف القرى؛ وفي الصورة الثانية مجموعة صور لفلسطين. وفي الثالثة مفاتيح حملها معهم اللاجئون لبيوتهم في فلسطين؛ وفي الصورة الرابعة مجموعة من الطوابع البريدية لسلطة الانتداب في فلسطين؛ وفي الصورة الخامسة سجادة صلاة من قرية الدامون؛ وفي الصورة السادسة قبّعة فلاحية مطرزة من غزة؛ في حين تبدو في الصورة السابعة بعض الأدوات الفلاحية، وأوعية صغيرة حملها أصحابها معهم من قراهم الأصلية، فيها: "رمل من الدامون"، و"ورق غار من الجليل"، و"رمل من عكا".




















رابعاً: معاناة اللاجئين الفلسطينيين في أماكن اللجوء والشتات

يتفاوت وضع اللاجئين الفلسطينيين من بلد إلى آخر، معيشياً وقانونياً؛ وهم كما ذكرنا سابقاً يتركزون بشكل أساسي في أربعة تجمّعات رئيسية هي: الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسورية؛ ثم العراق ومصر؛ وباقي الدول العربية والأجنبية.

ويلاقي المهتمون بالشأن الفلسطيني وشؤون اللاجئين عدة صعوبات في إيجاد معلومات محدّثة عن أوضاع اللاجئين بشكل عام وأماكن تواجدهم وظروفهم،



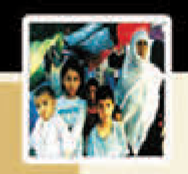
في ظلّ حالة التشتت التي يعيشونها وغياب مرجعية جامعة لهم، وحالة الضعف والفساد التي تسود منظمة التحرير الفلسطينية التي يفترض أن تكون هذه المرجعية.

إلا أن المعلومات المتوافرة كافية لتبيّن ولو بلمحة موجزة مدى المعاناة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني منذ تهجيرهم من فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وسيتناول هذا الفصل هذه المعاناة بجوانبها المختلفة، بما يتوفر من معلومات وحالات.

1. الجانب القانوني:

يعدّ الجانب القانوني مدخلاً لتفسير العديد من أوجه معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واختلافها باختلاف أماكن تواجدهم. فلقد تمّ التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بقوانين مختلفة بحسب دول اللجوء، ولعب هذه العامل دوراً أكبر في الدول التي لم تسمح حكوماتها بعمل الأونروا على أراضيها (العراق ومصر وليبيا) مما أوجد حالة من عدم الاستقرار لدى اللاجئين بتغير القوانين.

كما من الواجب في هذا المجال التعرّض للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، و"النازحين" داخل "إسرائيل" ممن هم ممنوعون من العودة إلى قراهم ومنازلهم الأصلية. وكنا قد تعرّضنا بالتفصيل ما يعانيه الفلسطينيون داخل "إسرائيل" من تمييز عنصري على المستوى القانوني في الجزء الأول من هذه السلسلة[63]، أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فلا يمكن الحديث عن جانب قانوني طالما أن الاحتلال ما يزال يخضع هذه الأراضي لسلطته المطلقة بحكم القوة، ويمارس فيها مختلف الانتهاكات بدون رقيب.



وبالانتقال إلى اللاجئين خارج فلسطين التاريخية، يُعدّ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والعراق ومصر من أكثر اللاجئين معاناة في هذا الجانب، في حين تقتصر معاناة اللاجئين في سورية والأردن في هذا المجال على فئات محدودة من اللاجئين الذين قدموا لاحقاً أو في ظروف استثنائية.

ففي الأردن، يتمتّع معظم اللاجئين الفلسطينيين بالجنسية الأردنية باستثناء حوالي 100 ألف لاجئ أصولهم من غزة؛ والأخيرون يحصلون على جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تؤهلهم للحصول على المواطنة الأردنية الكاملة وحقوقها وأبرزها التوظيف في الحكومة. ويسكن ربع هذه الفئة (حوالي 25 ألف لاجئ) في جرش (مخيم غزة)[64]. أما باقي اللاجئين فهم كما ذكرنا يحملون الجنسية الأردنية، وكان الملك الأردني عبد الله الأول أصدر سنة 1950 قراراً يمنح جميع الفلسطينيين المقيمين في الأردن جوازات أردنية بموجب قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن. وباستثناء بعض التمييز الذي يستشعره بعض الفلسطينيون مقابل إخوانهم من أصول شرق أردنية، فإن اللاجئين هناك يتمتعون بكامل حقوق المواطنة (التملك، العمل، السفر، المشاركة السياسية) بما يميزهم عن بقية اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء الأخرى[65].

وفي سورية، يصنف اللاجئون قانونياً بحسب أوقات اللجوء بحيث يقسمون إلى أربع فئات، هي:

1. **لاجئو سنة 1948**: وهم القسم الأكبر من اللاجئين، وتشرف على شؤونهم دائرة حكومية أنشئت خصيصاً لتنظيم شؤونهم. ويساوي القانون 260



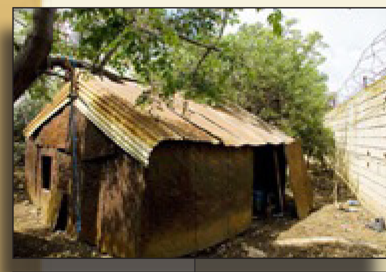
لسنة 1956 بين اللاجئين من هذه الفئة والمواطنين السوريين في جميع المجالات؛ الوظيفية، والمهنية، والعلمية، باستثناء الانتخابات والترشيح لعضوية مجلس الشعب، مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية. ويشار إليهم دوماً بعبارة: "من هم في حكم السوريين".

2. **لاجئو سنة 1956**: وينطبق عليهم ما ينطبق على الفئة الأولى باستثناء ما يخص دخول سوق العمل إذ لا يستطيعون دخوله إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة، وبالتالي فهم لا يستطيعون التدرّج في وظائف حكومية ولا يخضعون للخدمة الإلزامية. والجدير ذكره أن اللاجئين من هاتين الفئتين مسجلون لدى وكالة الأونروا.

3. **لاجئو سنة 1967**: ويقسم هؤلاء إلى فئتين، الأولى ممن استطاعوا التسجيل في قيود الأونروا وبالتالي يعاملون كما الفئة السابقة من لاجئي سنة 1956؛ والثانية تتكون من غير المسجلين في الوكالة وهم يعاملون معاملة الأجنبي إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية، أو معاملة العربي إن كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية المؤقتة. ويتوجب على هذه الفئة تجديد جوازاتهم، ويواجهون بعض التعقيدات في أمورهم المعيشية خاصة لجهة العمل.

4. **لاجئو سنة 1970**: وهذه الفئة هي الأكثر معاناة، وأوضاعها القانونية الأكثر تعقيداً؛ إذ إن غالبية اللاجئين من هذه الفئة لا يمتلكون وثائق بعد انتهاء مفعول جوازاتهم الأردنية أو عدم تجديد وثائق سفرهم المصرية (الواجب







في هذا "الكوخ"، إن شئتم تسميته، يعيش الفلسطيني علي الهنداوي (84 عاماً) منذ أكثر من ثلاثين عاماً في تجمّع للاجئين الفلسطينيين في بلدة كفر بدّا جنوب لبنان، ولا تعترف الأونروا بهذه التجمعات "غير الرسمية"، التي لا تتلقى بالتالي خدمات أو إعانات من أية جهة. ويعدّ ساكنو هذه التجمعات من أكثر اللاجئين معاناة.

◄ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 2009/5/21.

تجديدها سنوياً). وهؤلاء لا يستطيعون الدخول إلى سوق العمل بشكل منتظم كما لا يستطيعون السفر، مع غياب القوانين الواضحة للتعامل معهم[66].

وبخلاف سورية والأردن، يفتقد اللاجئون الفلسطينون في لبنان إلى وجود آليات قانونية سليمة لإدارة شؤونهم، ويعانون من التهميش والتمييز، حيث إنهم ممنوعون قانونياً من العمل في أكثر من سبعين مهنة بما فيها معظم المهن الأساسية كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة وغيرها (تمّ التخفيف جزئياً من هذه القيود في المذكّرة التي أصدرها وزير العمل طراد حمادة في 2005/6/7، كما صدرت مذكّرة لاحقة في شباط/فبراير 2010 تمنح استثناءات للّاجئين الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية؛ بانتظار البوادر الإيجابية لتطبيقها[67]). كما أنّهم ممنوعون من التملك العقاري؛ على الرغم من مطالبة العديد من منظمات حقوق الإنسان

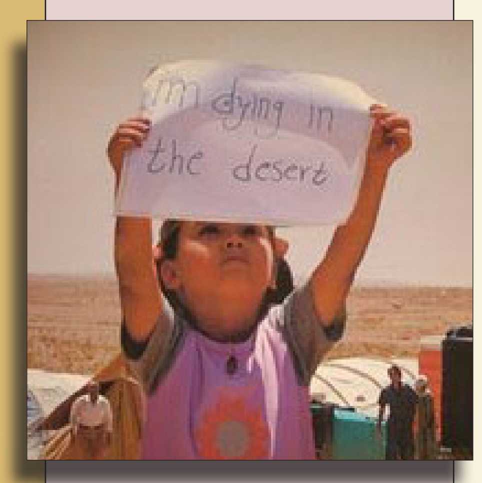


بتأمين هذه الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وتتحجج السلطات اللبنانية في معاملتها هذه بذريعة "إبعاد شبح التوطين"، على الرغم من أن الفلسطينيين في لبنان أكدوا بأنفسهم عدم رغبتهم في التوطين ورفضهم له لأن العودة إلى فلسطين كانت وستبقى أملهم وغايتهم. ويستثنى اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من القوانين التي تنظّم معاملة العرب أو حتى الأجانب، بسبب كونهم لا يحملون "جنسية" بالمعنى القانوني. ويعرّف اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أنفسهم ببطاقات صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين، ويقسمون قانونياً إلى ثلاث فئات:

1. من تمّ إحصاؤهم بعد النكبة مباشرة، وسجلت قيودهم في وزارة الداخلية، وهم بالتالي يملكون "إقامة شرعية" في لبنان ومعفيون من "واجب" إثبات وجودهم في لبنان، وفي حال رغبوا بالمغادرة يحصلون على وثيقة سفر خاصة بهم.
2. من لم تشملهم الإحصاءات في الفئة الأولى ولكن جرت تسوية أوضاع إقامتهم في لبنان وفقاً للمرسوم 309 لسنة 1962؛ ويحصل هؤلاء على جواز مرور ليتمكنوا من السفر.
3. من اضطروا للإقامة في لبنان بعد حرب 1967 أو بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 1970، أو من قدموا مع الفدائيين الفلسطينيين أو تمّ تحريرهم من السجون الإسرائيلية، وهؤلاء هم الأكثر معاناة إذ يفقدون القدرة على التحرك خارج لبنان ويعانون أمنياً خلال تحركاتهم داخله، لأنهم يفتقدون للوثائق والأوراق الثبوتية؛ وما يستتبع ذلك من فقدان أولادهم لها وعدم



قدرتهم على العمل أو التسجيل في المدارس أو الاستشفاء... إلخ، وغالباً ما يحاولون الحصول على أوراق ثبوتية مزورة للاستفادة من خدمات الأونروا، أو يسجلون أولادهم على أسماء أقارب لهم[68].



طفلة فلسطينية عالقة في أحد المخيمات على الحدود العراقية، تحمل لافتة كتب عليها باللغة الانكليزية:

"أنا أموت في الصحراء"

ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان بحوالي خمسة آلاف فلسطيني69، وعلى الرغم من أن الدولة اللبنانية بدأت العمل مؤخراً على استصدار أوراق مؤقتة لهذه الفئة من اللاجئين، فإنهم سيظلّون محرومين من عدة حقوق أساسية، هم وجميع اللاجئين الفلسطنيين في لبنان، وفي طليعتها حقوق العمل والتملك.

وفي العراق، اشترطت الحكومة العراقية ضمن تعريف اللاجئ الفلسطيني أن يكون دخل الأراضي العراقية وأقام فيها قبل سنة 1958[70]؛ وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية أنها تُعامل الفلسطيني معاملتها العراقي، إلا أنها كانت تصدر الاستثناءات والتعديلات والتوضيحات التي كانت تكبّل الفلسطيني وتمنعه من القدرة على العيش المستقر والتفكير المستقبلي. والأصعب من ذلك أن الأمر وصل إلى إصدار قانون يمنع الفلسطيني من شراء سيارة خاصة أو خطّ هاتف منزلي أو حتى تجديد إجازة ممارسة حرفة في سنة 1993. وبقي الأمر هكذا بين أخذ وردّ،



فتارةً تصدر قوانين تعطي الحقوق وتسمح بالتملك (منزل واحد للسكن)، وتارةً تصدر أخرى تقيّدها وتكبّلها. وفي سنة 2001 أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية قراراً واضحاً يعامل فيه الفلسطيني معاملة العراقي في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية وخدمة العلم والحقوق السياسية من انتخاب وترشيح. وصدر قرار تضمن عقوبة لكل موظف لا يطبّق هذا القرار الذي يحمل الرقم 202 لسنة 2001[71]؛ وكان العراق حينها تحت الحصار الدولي. وبعد سنتين، حصل الاحتلال الأمريكي للعراق، ومعه انهارت كافة معالم الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية بما فيها تلك المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في العراق اليوم –أو ما تبقى منهم بعد موجات العنف التي استهدفتهم– من عدم الاستقرار والغموض لناحية القوانين التي تنظم أمورهم.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال، أنه مع اتجاه الأمور في العراق إلى الاستقرار النسبي، فقد أصدرت الحكومة العراقية المستحدثة قراراً بتاريخ 2008/11/4 بتطبيق قانون اللجوء السياسي لسنة 1971 على اللاجئين الفلسطينيين، مما يخضع اللاجئين الفلسطينيين لرقابة مديريتي الأمن والاستخبارات العسكرية، ويوكل مهمة تعيين محل إقامة اللاجئ، وإصدار الأمر بإبعاده أو محاكمته إذا أخلّ بأمن الدولة أو مصالحها السياسية، والموافقة على مغادرته، لوزير الداخلية. أما إذا تجاوزت مدة الغياب عن الشهر فهو يحتاج إلى موافقة رئيس الجمهورية وفق هذا القانون[72]. كما أصدرت الحكومة قراراً بتاريخ 2008/11/26 منحت بموجبه الجنسية العراقية لأبناء الفلسطينيين المتزوجين من عراقيات[73]؛ وأعلنت في نيسان/ أبريل 2009 أنها



تعمل على استراتيجية لإعادة من اضطر منهم للمغادرة وترتيب أوضاعهم المعيشية والقانونية بشكل لائق[74].

ومع اختلاف الظروف والأسباب، وتشابه الوضع لناحية غياب المعلومات وعدم تواجد الوكالة بسبب رفض الحكومة المصرية، فإن اللاجئين الفلسطينيين في مصر يعيشون حالة من عدم الاستقرار من الناحية القانونية، تنعكس سلباً على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وتكتفي الحكومة المصرية بمنح اللاجئين إليها وثائق سفر مصرية "لا تعطيهم حقّ الإقامة في مصر"[75]، الأمر الذي أسهم –بقصد أو غير قصد– في تقليل أعداد لاجئي مصر. ويقسم اللاجئون الفلسطينيون في مصر إلى فئات، جميعهم من حملة الوثائق، تتفاوت من حيث ضرورة تجديدها. فهناك الفئات (أ) و(ب) وهم لاجئو سنة 1948 ممن يتوجب عليهم تجديد أذوناتهم/ إقاماتهم كل خمس سنوات، ومثلهم من هم ضمن الفئة (ج) ممن قدموا خلال حرب 1956؛ في حين يصنف القادمون خلال حرب 1967 تحت فئتي (د) و(هـ) وتجدد أذوناتهم كل 1-3 سنوات؛ مع الإشارة إلى أن عملية تجديد الأذونات هي عملية مكلفة ومقلقة إذ أنها مرهونة بموافقة الجهات الأمنية المختصة كل مرة. ويحرم الفلسطينيون من العودة إلى الأراضي المصرية عند تغيّبهم لفترة تزيد عن ستة أشهر، إلا في حال قدّموا إثبات عمل أو دراسة في الخارج. كما تمّ استثناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين من قانون منح المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي الجنسية المصرية لأولادها[76].

أما بالنسبة للقوانين الأخرى، فلقد مرّ الفلسطينيون في مصر بمراحل عديدة، وكانت معاملتهم تتغير بِتَغيُّر النظام والظروف السياسية؛ فعانوا بداية عند قدومهم



من التضييقات والظروف المعيشية الصعبة، ثم تحسنت أوضاعهم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر؛ لتعود وتتراجع في عهد السادات، ويعاد تصنيفهم كالأجانب في حقوق العلم والعمل والتملّك...إلخ. وما تزال القوانين هي ذاتها التي تسري حتى اليوم، مع الإشارة إلى أن هذا التمييز لا يكاد يظهر على المستوى الشعبي لما يبديه الشعب المصري من تعاطف وتعاون مع الفلسطينيين؛ إلا أنه يظلّ موجوداً في القوانين وعامل طرد سلبي للفلسطينيين اللاجئين في مصر، خاصة فيما يتعلق بكلفة التعليم وتحديداً الجامعي؛ كما أنه يجعل العامل الفلسطيني قانونياً عرضة للاستغلال والإجحاف خاصة في الأجور، في بلد يعاني حتى مواطنيها من سوء الظروف الاقتصادية، ونسبة فقر وبطالة مرتفعة نسبياً[77].

وختاماً، بالانتقال إلى الوضع القانوني للّاجئين في الدول العربية الأخرى أو الدول الأجنبية، فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين في الدول الأجنبية يحملون جنسيات هذه الدول، وبالتالي يتمتعون بكافة حقوق المواطنة؛ أما في الدول العربية فتغيب المعلومات فيما يخص اللاجئين في ليبيا وشمال إفريقيا (المغرب العربي وتحديداً تونس والجزائر)، حيث يوجد الآلاف من الفلسطينيين.

وفي دول الخليج العربي، حيث مئات الآلاف ممن ذهبوا طلباً للرزق، يعامل الفلسطينيون معاملة الأجانب حيث كانت هذه الدول تحفظت على مقررات الجامعة العربية وتحديداً بروتوكول الدار البيضاء (1964) الذي يدعو إلى مساواة اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين. وحتى وقت قريب، لم يكن يحق للفلسطينيين، أسوة بالأجانب، أن يتملكوا عقاراً أو يؤسسوا تجارة أو شركة خاصة باسمهم في بلدان الخليج؛ لكن مع التطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة استفاد



الفلسطينيون من القوانين الجديدة التي سمحت بالتملك في بعض بلدان الخليج كالكويت والإمارات.

2. الجانب الأمني والقضائي:

يبرز هذا الجانب من المعاناة تحديداً عند اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والعراق، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها سنة 1948 "إسرائيل"؛ كما برز سابقاً في كل من ليبيا والكويت، مما يثبت كون اللاجئين الفلسطينيين عرضة لمختلف الظروف والتقلبات والأهواء السياسية، ويدفعون بسبب جريمة لم يقترفوها وهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم، ثمناً غالياً يصل في العديد من الأوقات إلى دمائهم.

وإذا كان من البديهي الحديث عن انعدام الشعور بالأمن لدى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن هم دائماً عرضة لتوغلات الاحتلال واجتياحاته واقتحاماته بما يرافقها من عمليات قتل واستهداف للمدنيين، وعمليات اعتقال تعسفية وجماعية؛ فإنه من المؤسف الحديث عن معاناة شبيهة –وإن بدرجة أقل– للّاجئين في دول عربية مجاورة، يفترض أن تشكّل بيئة حاضنة للّاجئين، لا أن تزيد من معاناتهم.

ففي لبنان، يعاني الفلسطينيون من فقدان الشعور بالأمن والحماية، منذ مجيئهم؛ حيث كانوا يتبعون في فتراتهم الأولى لمكتب مخابرات الجيش اللبناني (المكتب الثاني) الذي يدير كل أمورهم مباشرة، ويفرض عليهم رقابة صارمة تصل لأبسط الأمور المعيشية[78]. وعلى الرغم من تحسن وضعهم عند قدوم منظمة التحرير إلى لبنان مطلع السبعينيات، حيث فرضت المنظمة نفوذها في عدد من المناطق اللبنانية؛ فإن



هذا ولّد رد فعل عكسي لدى بعض فئات الشعب اللبناني، وتحديداً الميليشيات اللبنانية المتحاربة في تلك الفترة من الحرب الأهلية، فكان اللاجئون في المخيمات ضحية التجاذبات السياسية والأمنية المختلفة في الحرب الأهلية، واستشهد الآلاف من اللاجئين بسبب هجمات الميليشيات اللبنانية على المخيمات وبسبب الاجتياح الإسرائيلي (1982) وما عرف لاحقاً بحرب المخيمات وحصارها (1985)؛ ودمرت مخيمات تل الزعتر، وشاتيلا، والداعوق، والشواكير، ورأس العين، وأبيد بعضها بشكل تام؛ ودمر جزئياً العديد من المخيمات الأخرى مثل الرشيدية والبرج الشمالي وبرج البراجنة والمية ومية. وما زالت بعض آثار هذا التدمير باقية حتى اليوم، بسبب منع الحكومة اللبنانية إدخال مواد البناء على المخيمات مما يمنع إعادة تأهيلها، وبسبب الفقر المدقع الذي يسود المخيمات مما يضطر العديد من اللاجئين إلى السكن في منازل متضررة، وأحياناً متضررة بشكل بالغ. كما تعرّض الفلسطينيون في لبنان إلى مجازر عدة أبرزها مجزرة صبرا وشاتيلا ومجزرة تل الزعتر، وكلاهما لم يحدد العدد الدقيق لشهدائهما بسبب كثرته، ويقدّر بثلاثة آلاف في كل منهما، أي ما مجموعه ستة آلاف شهيد، يضاف إليهم الآلاف ممن استشهدوا في حوادث الخطف والحواجز خلال الحرب المدنية أو في حصار المخيمات الذي تسبب بانتشار الأمراض والجوع، حيث اضطر اللاجئون إلى أكل العشب ولحم القطط للبقاء أحياء[79].

ومع نهاية الحرب الأهلية وترحيل المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، ما يزال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعانون من فقدان الإحساس بالأمن، ويصرون على التمسك بسلاحهم داخل المخيمات؛ إذ يشعرون أنهم ما زالوا مستهدفين وأن الدولة



لا تتمكن من حمايتهم. وجدير ذكره هنا أنه حتى اليوم يرفض اللاجئون الفلسطينيون تواجد الجيش اللبناني داخل المخيمات بسبب شعورهم بعدم الثقة تجاه الدولة اللبنانية وخوفهم من تكرار ما عانوه في الماضي من مجازر، خاصة مع ما يعيشونه من أوضاع صعبة في ظلّ حرمانهم من أغلب حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

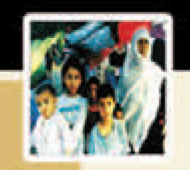
وعلى الصعيد الفردي، يشتكي الأفراد الفلسطينيون من التمييز الأمني والقضائي في ظلّ غياب أية تمثيل لهم يحميهم. وبرز هذا في أحداث نهر البارد صيف 2007 والتي كان ضحيتها مخيم نهر البارد وساكنيه، حيث تضرر 80% من المخيم بشكل بالغ، وتشرد غالبية السكان في أوضاع غير لائقة. وقد تمّ توقيف مئات الشباب الفلسطينيين خلال هذه الأحداث واحتجازهم لدى القضاء اللبناني بانتظار محاكمتهم؛ مع العلم أن غالبية الفلسطينيين الموقوفين هم ممن احتجزوا تعسفاً فقط بسبب كونهم فلسطينيين من المخيم. ويعاني الفلسطينيون المحتجزون عادةً من المماطلة في تقديمهم إلى القضاء، والتي قد تستغرق أحياناً سنوات؛ كما كان الحال مع الفلسطيني يوسف شعبان الذي قضى 16 عاماً في السجن، بتهمة قضية اعتقل الجناة الحقيقيون لها، وتمت محاكمتهم في الأردن قبل خروجه بسنوات![80].

ويعامل الفلسطينيون بتحفظ أمني مبالغ به، وتوجه إليهم علامات الشك والاتهام والريبة؛ وتصاعدت هذه الموجة بعد أحداث نهر البارد. كما تحاط بعض المخيمات الفلسطينية بأطواق أمنية من قبل الجيش اللبناني، تتحكم بعملية الخروج منها والدخول إليها. وتتفاقم هذه المعاناة لدى اللاجئين الفلسطينيين الفاقدين لأوراقهم الثبوتية ممن يصبحون سجناء داخل المخيم، خوفاً من التعرض للاعتقال عند خروجهم منه أو خوفاً من عدم تمكنهم من العودة إليه مجدداً.



وفي العراق، يعيش الفلسطينيون حالة من انعدام الأمن منذ الاحتلال الأمريكي له سنة 2003، حيث تعرّضوا للعديد من أعمال القتل والنهب والسلب التي عمّت البلاد. كما كانوا ضحية موجة أعمال العنف الطائفية التي انتشرت، وتعرضوا للاستهداف المتعمد من قبل الميليشيات الشيعية، وعاد من نجا منهم من المجازر إلى السكن في الخيام مجدداً، أو طلب الهجرة بحثاً عن الأمن. ويعيش اليوم آلاف اللاجئين الفلسطينيين ممن كانوا في العراق، في مخيمات حدودية بأوضاع قاسية جداً[81]، في ظلّ غياب أي جهة مسؤولة عنهم، واستهدافهم على أساس تصنيفهم أنهم من "أصحاب المذهب السني" أو من "أتباع النظام السابق"[82]. وقد اشتكى معظم الفلسطينيين في العراق الذين قابلتهم منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، خلال شهر أيار/ مايو 2006، من أن وزارة الداخلية العراقية تمارس التمييز بحقهم فتنتقص من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتراوح سوء المعاملة الذي يلقونه على أيدي موظفي الداخلية من استخدام لغة مسيئة عند ذهابهم لتسجيل إقامتهم إلى استهدافهم بالتعذيب؛ كما ذكر بعضهم للمنظمة أن كثيراً من أبناء جلدتهم "اختفوا" بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن العراقية[83].

ومن المعاناة التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون سابقاً في هذا المجال، ما عاناه اللاجئون الفلسطينيون في ليبيا في أيلول/ سبتمبر 1995، عندما أعلن الرئيس الليبي معمّر القذافي عزمه على طردهم جميعاً بحجة "أن يثبت للعالم بأن اتفاقية (غزة – أريحا) التي جرى توقيعها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هي كذبة، ولم تحقق سلاماً ولا دولة للفلسطينيين أو عودة اللاجئين"!. حينها، كان يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا بـ 30 ألف لاجئ، وجرى فعلاً تجميعهم في مخيمات



على الحدود مع مصر، ثم نقلوا في شاحنات وطردوا عن طريق البحر. بقي من المطرودين بضعة مئات لا يجدون دولة تستقبلهم، ولا حتى الدول التي لجأوا إليها لجوءهم الأول منذ نكبة 1948، فأقاموا مخيماً لهم على الحدود المصرية الليبية أسموه "مخيم العودة"، عاشوا فيه في ظروف مأساوية، وكتبت لجنة لتقصي الحقائق أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن "الوضع في المخيم ينذر بكارثة إنسانية... وأن هؤلاء الأبرياء يدفعون ثمن خلافات ليسوا طرفاً فيها وقرارات لم يتشاور في شأنها معهم أحد". وفي 1997/6/14، دعت أمانة المؤتمر الشعبي الليبية من تبقى من الفلسطينيين العالقين، للعودة إلى ليبيا[84].

وفي الكويت، عانى اللاجئون الفلسطينيون سياسياً واقتصادياً وأمنياً إثر احتلال العراق للكويت في 1990/8/2، وإثر إعلان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات موقفاً مؤيداً للعراق؛ على الرغم من أن الفلسطينيين المقيمين في الكويت عارضت غالبيتهم العظمى الاحتلال العراقي، وعلى الرغم من الدور الفعّال الذي لعبه الفلسطينيون في نهضة الكويت. وقد كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الكويت حينها حوالي 430 ألف لاجئ، غالبيتهم من المتعلمين والمهنيين المهرة ورجال الأعمال؛ انخفض إلى حوالي 37 ألف لاجئ، حيث تشردت غالبية اللاجئين إلى منافي جديدة أو عادوا إلى بلد لجوئهم الأول[85].

وبشكل عام، فإن اللاجئين الفلسطينيين بتعدد بلدان لجوئهم هم من الفئات الأكثر عرضة في المجال الأمني والقضائي، في ظلّ غياب ممثل رسمي يحميهم (سفارة)، واستثنائهم المتعمّد من مظلّة الحماية التي توفرها هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والطبيعة الخدماتية البحتة التي أُنشِئت وكالة الأونروا على أساسها.



ليس للنكبة تاريخ واحد

1. تل الزعتر 1976

3. العراق 2003 (مستمر)



1





3





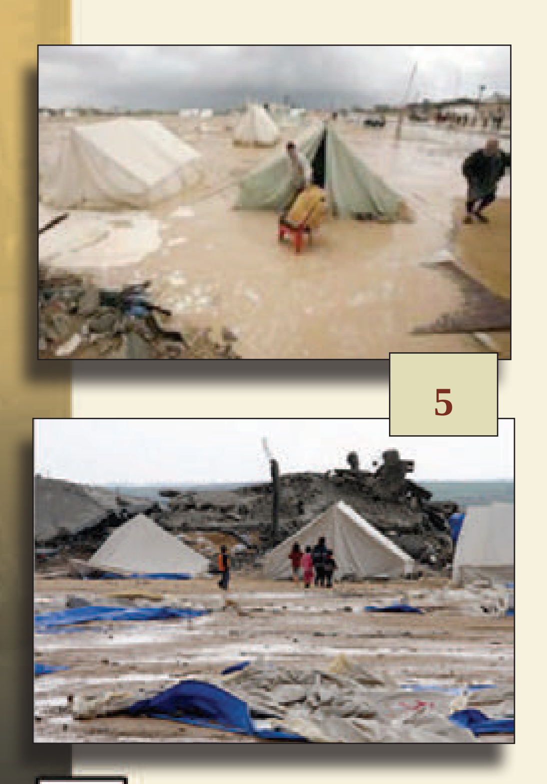


2

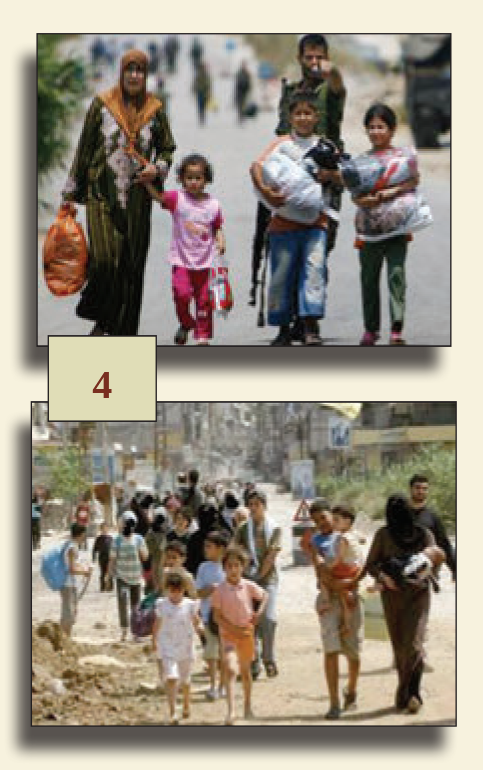
2. خان يونس 2001

4. نهر البارد 2007

5. غزة 2009



5



4



3. الجانب السياسي:

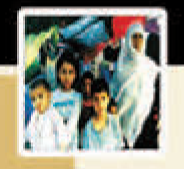
يكاد يكون جانب المعاناة هذا هو الجانب الوحيد الذي يتشابه عند اللاجئين الفلسطينيين باختلاف أماكن تواجدهم، بمن فيهم أولئك الذين تمكنوا من الحصول على جنسيات بلدان أخرى. فاللاجئون الفلسطينيون يفتقدون للمرجعية السياسية الفاعلة، في ظلّ غياب أو تغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال؛ وهي التي تأسّست لتكون الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها. ويؤدي غياب المرجعية السياسية إلى غياب أي طرح لقضايا وهموم اللاجئين، وحقوقهم، وفي طليعتها حقّي العودة والتعويض.

كما ينعكس هذا الغياب على تجمعات اللاجئين في أماكن إقامتهم، إذ لا يوجد أية جهة أو مرجعية سياسية تدافع عن حقوقهم أو تطالب بها.

وعلى صعيد التمثيل، يفتقر الشعب الفلسطيني إلى آلية تمثيل حقيقية خاصةً في الانتخابات، إذ لا يملك فلسطينيو الشتات طريقاً إلى صنع القرار الفلسطيني، مما يجعل التمثيل السياسي الفلسطيني مقتصراً على فلسطيني الداخل؛ مع الانتباه إلى كون الأخيرين تحت الاحتلال، مما يفقد أية شرعية تمثيلية حقيقية كاملة لمن يمارسون المفاوضات باسم الشعب الفلسطيني أو على حقوقهم بما فيها حقّ العودة.

4. الجانب الاجتماعي والمعيشي:

إذا ما أردنا تفصيل الواقع الاجتماعي للّاجئين الفلسطينيين، سترسم لنا معاناتهم في عدة نواحٍ أساسية، لعل أولها وأهمها افتقادهم للسكن الملائم، وما يتبع ذلك



من مشاكل اجتماعية وصحية؛ ثم تأتي المعاناة الاقتصادية وما يستتبعها أيضاً، ثم الواقع الصحي والتعليمي وما يتسم به من صعوبات.

"ابتسامة" في مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية



أخذت الصورة في تشرين الأول/ أكتوبر 2005

واليوم، وبعد أكثر من ستين عاماً على تاريخ لجوئهم الأول، تفتقد أغلبية تجمعات اللاجئين الفلسطينيين للسكن الملائم، سواء من حيث البنية التحتية (كهرباء، صرف صحي، مياه) أم التهوئة أم المساحة اللازمة (مشكلة الاكتظاظ السكني)، أم المرافق الأساسية كالطرقات والملاعب (الطرقات الضيقة، غياب مساحات للعب الأطفال). حتى في الأردن حيث يحظى اللاجئون بكافة الحقوق المدنية، أظهرت دراسة أجراها معهد فافو Fafo النرويجي للدراسات أن نسب الفقر والبطالة ترتفع في المخيمات بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، عنها في باقي المناطق؛ وأنه مع تركيز مثل هذه المشاكل في المخيمات، ارتبطت بمشكلات اجتماعية أكبر كالازدحام واليأس والاكتئاب والجريمة، خاصة في ظلّ تردي الظروف السكنية والبنية التحتية في المخيمات[86].

وفي سورية، تبرز مشكلة الصرف الصحي في معظم المخيمات، حيث ينعدم وجود هذه الشبكات تماماً في بعض الأحياء. كما أن معظم المساكن في المخيمات بدائية وبحاجة للإصلاح أو التطوير، وتعاني من نقص في التهوئة اللازمة مما يؤثر



سلباً على صحة اللاجئين[87]. ولعل الوضع السكني في مخيم النيرب هو الأسوأ بين مخيمات سورية، حيث تعد بعض مساكنه الأدنى صحةً وأمناً في سورية كافة. والمخيم الذي أقيم في ثكنات عسكرية مهجورة، يعاني بسبب الإنشاءات الرديئة التي لم تطور، من حرارة مستعرة في الصيف وبرودة متجمّدة في الشتاء، ومن تسرب المياه وتكاثر القوارض؛ ومن غياب أماكن لعب الأطفال وضيق الأزقة بشكل واضح حيث لا يزيد أغلبها اتساعاً عن ذراعي طفل[88]. وفي مخيم الرمل، تحتاج معظم المساكن للتأهيل بسبب نسب الرطوبة والتآكل العالية الناتجة عن قرب المخيم من البحر[89]. ومن الجدير ذكره في إطار معاناة اللاجئين في سورية، ما عاناه سكان مخيم جرمانا في الثمانينيات، حين أجبرت أكثر من 700 أسرة من المخيم على الانتقال خارجه بسبب "شقّ طرقات جديدة" داخل المخيم![90].

وفي مخيم برج البراجنة في لبنان، ينتشر البؤس والفقر بين الشوارع الموحلة، فيما يكتظ بساكنيه حتى أن 13 فرداً ينامون في حجرة واحدة مساحتها 4×4 أمتار. وفي إجمالي مساحة المخيم التي تقارب 500 متر طولاً و400 متر عرضاً، يعيش عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، الممنوعون من التوسع خارج هذه المساحة التي فرض عليهم البقاء فيها منذ تاريخ لجوئهم الأول.

أما شمال لبنان، فقد اكتظّ مخيم البداوي الذي يستوعب حوالي 16 ألف لاجئ، بضعف عدد سكانه تقريباً إثر أحداث مخيم نهر البارد المجاور، وسكن النازحون في المدارس والشوارع والمحلات التجارية، وعانت البنية التحتية ومرافق المخيم ضغطاً غير مسبوق، خاصة وأن المخيم بأكمله لم يكن يتواجد فيه مثلاً إلا مركز



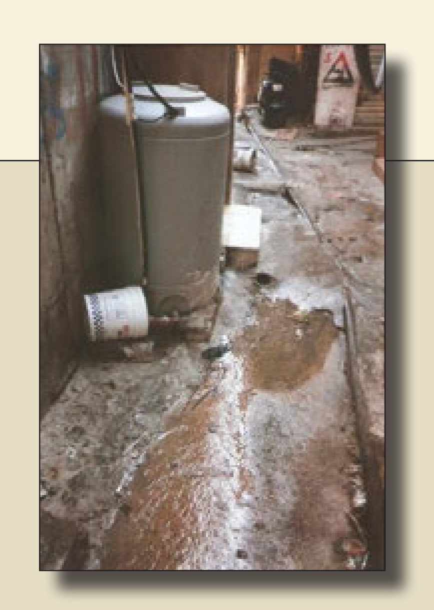
رعاية صحية واحد. كما أن العديد من مساكن المخيم لم تزل هي ذاتها "المساكن المؤقتة" التي بنيت لساكنيها عند وصولهم، سقوفها من ألواح "الزينكو" المعدنية، وتتسرب المياه إليها صيفاً شتاءً؛ أو ترتفع فيها نسبة الرطوبة بشكل شديد، أو حتى يتساقط الطوب على ساكنيها[91].

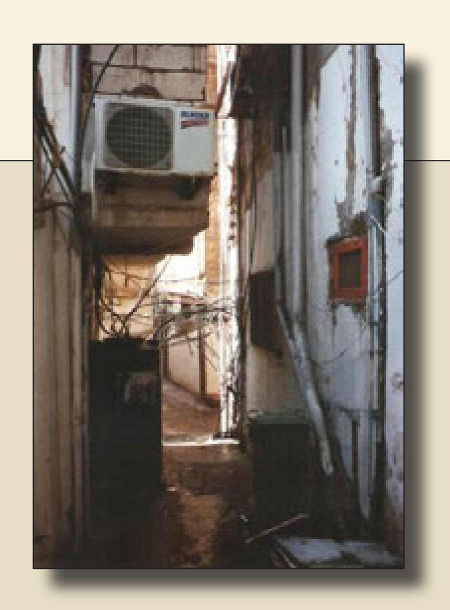
ويعد الوضع السكني للاجئين الفلسطينيين في لبنان الأكثر سوءاً بسبب عاملين رئيسيين؛ الأول حرمان الفلسطينيين من حقّهم بتملك المسكن، والثاني، قرارات الدولة اللبنانية بخصوص البناء داخل المخيم، حيث يمنع التوسع الأفقي للمخيم خارج الحدود الأولى التي منحت سنة 1948 (على الرغم من تضاعف عدد اللاجئين منذ ذلك التاريخ حتى اليوم أربع مرات)؛ ويمنع إدخال مواد البناء إلى المخيم مما يمنع ترميم العديد من مساكن المخيم التي دمرت خلال الحرب الأهلية اللبنانية. ففي مخيم الرشيدية، دمر أكثر من 600 مسكن يسكنها آلاف اللاجئين، ولم تتمكن وكالة الأونروا من تأهيلها بسبب الحظر الذي تفرضه الحكومة اللبنانية على دخول مواد البناء[92]؛ ومثله في مخيم برج البراجنة وبرج الشمالي وشاتيلا والمية ومية[93].

كما يعاني سكان المخيمات في لبنان من ظروف صحية بيئية بالغة السوء؛ ففي مخيم شاتيلا تنتشر الرطوبة ويعاني السكان من ازدحام المساكن ومن غياب البنية التحتية اللازمة من مياه وكهرباء وصرف صحي، ويشرب سكان المخيم المياه من مصادر لا يعتمد عليها[94]. وفي مخيم البصّ، ما يزال اللاجئون يسكنون في مساكن خرسانية أنشأها بعضهم بأنفسهم ولم يتم تأهيلها بسبب حظر دخول مواد البناء. وترتبط



60% فقط من منازل المخيم الذي يسكنه أكثر من عشرة آلاف لاجئ بشبكة الصرف الصحي غير المكتملة[95]. وفي مخيم ويفل (الجليل) تفتقر معظم المساكن إلى ضوء النهار والتهوئة[96]، كما تتدلى أشرطة الكهرباء أمام أبواب منازل المخيمات وفوقها بشكل خطير جداً، وفي كثير من الأحيان تشتعل أو تسقط في الشارع، خاصةّ عند اشتداد المطر. وهذه الظاهرة تعاني منها كافة المخيمات في لبنان بلا استثناء.





تعاني معظم المخيمات الفلسطينية من مشاكل في الصرف الصحي، تفاقم من المعاناة الناتجة عن سوء البنية التحتية وضيق الأزقة، وعشوائية البناء، وغياب النظافة؛ مما يؤدي إلى العديد من المشاكل البيئية والصحية.

والصور المرفقة هي من مخيم برج البراجنة في لبنان.

➤ الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)، 2010/2/19.





أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد صعّد الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000 من توغلاته واعتداءاته، وكانت المخيمات أحد أكثر المناطق استهدافاً لما لها من دور نضالي بارز؛ خاصة في المخيمات القريبة من المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية، فهي تشكل هدفاً مستمراً لعمليات التوغل والقصف، كما هو الحال في مخيمات رفح وخان يونس في القطاع، ومخيم رقم (1) ومخيمات عايدة وبيت جبرين وطولكرم وجنين في الضفة. ويتعرض اللاجئون إلى عمليات الإصابة والقتل وتدمير الممتلكات.

ففي مخيم رفح مثلاً، أحصت الأونروا 1,728 منزلاً تمّ تدميرها جراء العمليات العسكرية للاحتلال منذ أيلول/ سبتمبر 2001 حتى آذار/ مارس 2005؛ وتؤوي هذه المنازل بحسب الأونروا 3,337 عائلة أي ما يقارب 17 ألف فرداً أصبحوا فعلياً مشردين[97]. وفي مخيم الشاطئ، في غزة أيضاً، دمرت السلطات الإسرائيلية أكثر من ألفي مسكن سنة 1971 "لتوسيع الطرقات لأسباب أمنية"![98]. وفي مخيم خان يونس، أحصت الأونروا 750 منزلاً تمّ تدميرها خلال الفترة أيلول/ سبتمبر 2001 – آذار/ مارس 2005، وبقيت العديد من الأسر التي كانت تسكن فيها بدون مأوى بسبب عدم وجود ميزانيات لدى الأونروا لإعادة بناء هذه المنازل.

وفي الضفة الغربية، ارتكبت قوات الاحتلال في نيسان/ أبريل 2002 مجزرة بحق سكان مخيم جنين؛ وهي الفترة ذاتها التي قامت فيها بارتكاب العديد من المجازر وأعمال القتل والتدمير في مخيمات أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمّ الحديث عنها بالتفصيل أكثر في الكتاب السابق من هذه السلسلة (المجازر)[99].



أضف إلى ما سبق أن منازل مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من عدة مشاكل على صعيد البناء والمواصفات وتوافر البنى التحتية؛ وهنا مجدداً يبرز الازدحام وعدم أهلية شبكات الصرف الصحي والمياه كمشكلتين رئيستين. وتعاني 31% من منازل المخيمات في الضفة الغربية و19% من منازل المخيمات في قطاع غزة من عدم الاتصال بشبكات الصرف الصحي[100].

وكما ذكرنا سابقاً، فقطاع غزة وتحديداً المخيمات في القطاع، هي من أكثر المناطق السكنية كثافة في العالم. وفي مخيم النصيرات، حيث يسكن أكثر من 63 ألف لاجئ (بحسب إحصائيات 2009) تتدفق مياه الصرف الصحي ومياه الشرب في قنوات مفتوحة في الممرات والطرق، وفي الأراضي الزراعية، مما يشكل خطراً صحياً بالغاً؛ وكذلك الأمر في مخيم البريج (32 ألف لاجئ) ومخيم المغازي (24 ألف لاجئ)، حيث لا توجد شبكات صرف صحي وتجري المياه في قنوات مفتوحة تشكل بيئة خصبة لنمو الجراثيم[101].

إن غياب شبكات الصرف الصحي يستتبعه مشكلات صحية وبيئية خطيرة أبرزها تلوث المياه وانتشار الأمراض. مثلها مشاكل الاكتظاظ وانعدام التهوئة ممّا لا تقتصر تبعاتها على الجوانب الصحية بل تستتبع العديد من الجوانب الاجتماعية كانعدام الخصوصية والكآبة.

ولا يختلف الأمر في مخيمات الضفة الغربية، حيث يفتقد مخيم العروب تماماً لشبكة الصرف الصحي (أنشئ المخيم سنة 1950 ويسكنه بحسب إحصائيات 2008 حوالي 11 ألف نسمة)[102].





”منزل لا يصلح للسكن“، هكذا باختصار تصف مؤسسة شاهد لحقوق الانسان وضع العديد من المنازل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. والصورة المرفقة لهذا المنزل المأهول ليست إلا ”نموذجاً“.

➤ المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2008/6/29.

في ظلّ الاستهدافات الإسرائيلية المتكرّرة، وعجز معظم العائلات الفلسطينية عن إعادة تأهيل أو ترميم منازلها المصابة بسبب ظروفها المادية الصعبة، تجد العديد من المنازل المصابة أو المدمرة بشكل جزئي مأهولة بساكنيها من اللاجئين في مخيمات غزة والضفة الغربية.



و الصورة لمبنىً ”سكني“ في مخيم رفح جنوبي قطاع غزة.



ويعاني مخيم عايدة من ازدحام سكاني شديد[103]، وكذلك مخيم رقم (1)، حيث يضطر السكان في أثناء الجنازات إلى حمل النعوش عبر النوافذ بسبب ضيق الأزقة![104]. أما في مخيم عسكر، وحيث الازدحام أيضاً مشكلة، اضطر سكان المخيم إلى توسيع المخيم بأنفسهم سنة 1964 بسبب فقدان الأونروا لمثل هذه الصلاحية. وقد أدى هذا إلى كون التوسعة الجديدة التي تعرف باسم "عسكر الجديدة" غير معترف بها من قبل الأونروا، وبالتالي تفتقد للخدمات والمرافق الأساسية التي توفرها الأونروا عادة للمخيمات[105].

وفي مخيم شعفاط شمالي القدس، أخذ كثير من اللاجئين بالعودة للمخيم بعد أن غادروه سابقاً، في محاولة للحفاظ على هويتهم المقدسية بسبب بناء "إسرائيل" لجدار الفصل العنصري، وبسبب التصعيد الإسرائيلي المستمر في مجال تهويد القدس وحرمان السكان من هوياتهم المقدسية. وفي حين تشير تقديرات الأونروا إلى أن عدد سكان المخيم يتراوح بين 10-11 ألف لاجئ، فإن الأونروا نفسها تقرّ بأن هذه التقديرات بعيدة عن الواقع، إذ شهدت السنوات الأخيرة الماضية عودة ما يزيد عن أربعة آلاف لاجئ، لتجنب فقدان حقوقهم كمقيمين في القدس. وأدى هذا الازدحام إلى تجاهل العديد من قواعد البناء، حيث يتم بناء ثلاثة وأربعة طوابق على أسس أقيمت لتحمل طابق واحد أو طابقين، بسبب منع الاحتلال المخيم من التوسع الأفقي[106]. كما كان سكان المخيم من ضحايا جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، حيث هدمت عشرات المنازل "لصالح مسار الجدار"[107]، فيما يسعى الاحتلال لعزل المخيم تدريجياً عن مدينة القدس



وحرمان أهله من هوياتهم المقدسية. ولأن سكان المخيم يحمل معظمهم الهويات الزرقاء "الإسرائيلية"، فإن الأونروا بالكاد تقدم أية خدمات لهم. ويعتمد المخيم على ما يتوافر في مدينة القدس من مستشفيات ومدارس وجامعات، مما جعل حياة اللاجئين فيه صعبة للغاية مع بناء الجدار الفاصل الذي عزلهم عن مدينتهم[108].

وكل ما ذكرناه أعلاه هو من معاناة اللاجئين الحاضرة، لا الماضية، والتي صبر عليها اللاجئون كثيراً باعتبار أنها مؤقتة، حيث توزعوا في بادئ الأمر على الخيام والأبنية المهجورة والثكنات، بل وأحياناً في زرائب البقر[109]؛ وكان العشرات من اللاجئين يسكنون في الملجأ الواحد أو الغرفة الواحدة، ويعتمدون الستائر الخفيفة كفواصل ويتشاركون المراحيض القليلة المتوافرة، في بيئة غابت فيها أدنى متطلبات الخصوصية للعائلات والأفراد.

هذه الظروف المعيشية الصعبة، إضافة إلى الأحداث الأليمة التي عاناها الفلسطينيون (مثلاً حرب لبنان، والكويت، وليبيا، والعراق، فضلاً عن النكبة الأولى مع بداية الاحتلال)، أدت إلى انتشار ظاهرة الهجرة بين الفلسطينيين. وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن الفلسطينيين اليوم يتوزعون على معظم بلدان العالم، مما أضعف نسيجهم الاجتماعي وشتّت العديد من العائلات بين مختلف أنحاء الكرة الأرضية. ولقد عانى الآلاف في النكبة من انقطاع اتصالهم بعائلاتهم؛ الأم عن أولادها، والأبناء عن أهلهم أو أشقائهم، وبعض هذه الروابط لم يتمكن ذووها من إعادتها حتى اليوم. وقد أثارت قصة الفلسطينية رحاب كنعان مشاعر العالم بأسره، وتم تداولها على الإنترنت لما انطوت عليه من بعد إنساني. فرحاب كانت



بنظر أهالي مخيم صبرا وشاتيلا إحدى ضحايا المجزرة، كما باقي أفراد عائلتها الـ 54 والذين استشهدوا جميعاً في المجزرة. وتكفّل جيرانها بتربية ابنتها ميمنة ذات الثمان سنوات حينها؛ أما بنظر رحاب فقد كانت ابنتها ميمنة ضمن الشهداء. وبعد أكثر من عشرين عاماً، شاهد أحد الجيران صورة رحاب على التلفاز تقرأ شعراً، فأخبر ابنتها التي لم تصدّق نفسها من فرحتها؛ وتم ترتيب اتصال هاتفي بين الأم وابنتها، دون أن تعرف الأم ذلك، على قناة أبو ظبي الفضائية، وكانت لحظات يبكي لها الحجر؛ حيث كانت ميمنة حينها قد كبرت وتزوجت[110].

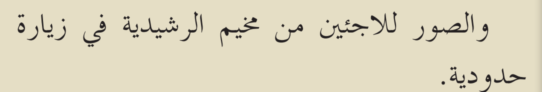
وفي قصة مشابهة لكن لم تعرف لها خاتمة مفرحة حتى اليوم، نشرت جريدة القدس العربي في 2005/8/3 قصة ومناشدة الفلسطيني إميل صرصور (59 عاماً) المقيم في النرويج والذي لم يزل حتى اليوم يبحث عن عمه المفقود في صفد سنة 1948. وكانت عائلة إميل اعتقدت بوفاة العمّ وأقاموا له عزاء حينها؛ لكن أحد أهالي القرية أخبرهم سنة 2000 أنه التقاه منذ عقدين من الزمن، مما أحيا الأمل مجدداً. وقد قصد إميل الأراضي الفلسطينية خصيصاً لملاقاة عمه، وفاءً لوالده الذي أوصي أولاده قبل وفاته في مطلع سنة 2005 بمواصلة البحث عن عمهم المفقود وعن ذريته؛ وحتى اليوم لم يجده[111].

وحتى العائلات التي هي على اتصال فيما بينها، تعاني من التشتت الجغرافي، فالأهل في بلد والأولاد كل منهم في بلد، مما يغيّب بعداً إنسانياً مهماً لأفرادٍ عُرِفَ عنهم عمق الروابط الاجتماعية وأهميتها بالنسبة إليهم.

وتستغلّ بعض الحكومات هجرة اللاجئين المسجلين لأجل شطبهم من قيود سجلاتها، وبالتالي ترفض تجديد وثائق سفرهم في محاولة منها لرفع صفة اللاجئ



بعد تحرير الجنوب اللبناني سنة 2000، تمكن العديد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من رؤية أهلهم وذويهم لأول مرة بعد فراق دام عشرات السنوات. وفي هذه "الزيارات" الحدودية، يتبادل اللاجئون مع أقربائهم الأحاديث "بالصراخ –ما أمكن– "، كما يبدو في الصورة الأولى؛ لحين ما يتمكن المحظوظون منهم من الوصول إلى نقطة قريبة تسمح لهم بتواصل مباشر –كما في الصورة الثانية.



والصور للاجئين من مخيم الرشيدية في زيارة حدودية.

➤ المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد).

عنهم، مع أنهم يرتبطون بأواصر قرابة ونسب مع سكان المخيمات وأماكن لجوئهم الأولى.

وقد برزت مشكلة التشتّت مجدداً مع الاحتلال الأمريكي للعراق، عندما تشرّد عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، وحملتهم المعاناة إلى دروب المنافي والشتات، فتفرقوا على أكثر من 15 بلداً عربياً وأجنبياً، عرف منها إلى جانب الأردن وسورية، قبرص (1,600 لاجئ)، والسويد (800 لاجئ)، والبرازيل (140 لاجئاً)، وتشيلي (130 لاجئاً)، وأيسلندا (50 لاجئاً)، وأستراليا (150 لاجئاً)، وسويسرا (25 لاجئاً)، والهند (80 لاجئاً)، وماليزيا (30 لاجئاً)،



وفرنسا (عائلة واحدة). وقد لجأت أعداد غير معروفة منهم إلى كل من النرويج والدانمارك وكندا وهولندا[112]؛ في حين بقي عشرات الآلاف منهم في خيام على الحدود العراقية السورية والأردنية، ينتظرون قبولاً إلى مكان ما، ورحلة جديدة من التشرّد.

وإلى جانب البعد الإنساني لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد أثارت مسألة ترحيلهم بأعداد محدودة إلى دول متفرقة مخاوف المراقبين لهذا الملف من توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الغربية، وتوطينهم هناك، وجعله نموذجاً لتطبيقه على نطاق أوسع لحلّ قضية اللاجئين[113]؛ في الوقت الذي تغلق فيه البلدان العربية المجاورة لفلسطين في وجوههم، وتستنكف الجهات الرسمية والدولية عن المطالبة بحقّهم في العودة والتعويض.

5.الجانب الصحي:

تمتد معاناة اللاجئين لتشمل الجانب الصحي حيث تنتشر بينهم الأمراض، وأكثرها بسبب الظروف القاسية التي يعيشون فيها ونقص البنى التحتية اللازمة، وكذلك بسبب عدم توفّر مرافق الرعاية الصحية بالشكل الكافي. وأحياناً، تؤدي هذه الأسباب إلى حالات طوارئ صحية جماعية كما حدث مثلاً في مخيم رقم (1) في الضفة الغربية صيف 1998، حيث عولج مئات اللاجئين من حالة إسهال مزمنة تسببت بها مصادر المياه الملوثة، واستدعى علاجهم حالة طوارئ من قبل الأونروا والهيئات الصحية الأخرى في الضفة الغربية استمرت أياماً وليال متواصلة[114].



وفي لبنان، يعاني اللاجئون بشكل عام من تردّي أوضاعهم الصحية ومن نقص المرافق التي تؤمنها الأونروا، وعدم شمل اللاجئين في الخدمات الصحية العامة التي تقدمها الدولة بخلاف سورية والأردن مثلاً. وفي حين تعدّ منظمة الصحة العالمية أن الحد الأدنى هو توفير سرير واحد لكل ألف مريض، إلا أن معدل ما تقدّمه الأونروا للاجئين في لبنان هو سرير واحد لكل أربعة آلاف شخص[115]. وتعمل بعض المراكز الصحية في المخيمات بمعدل معاينة 200-300 مريض يومياً[116]. وقد أظهرت دراسة ميدانية أجرتها مؤسسة شاهد أن معدل مدة المعاينة التي يحصل عليها المريض في عيادات الأونروا هو بين 2-3 دقائق فقط!. وأفاد أكثر من 42% من المستطلعين في الدراسة ذاتها أنهم خضعوا لعملية جراحية نتيجة إهمال في تشخيص المرض من قبل الأونروا؛ في حين تكثر أمراض ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والأمراض النفسية بسبب الظروف المعيشية السيئة داخل المخيمات[117]. كما تنتشر الأمراض المعدية مثل السل والجرب والقمل والإسهال بين الأطفال في مخيم برج البراجنة[118]. وفي مخيم مارالياس، تتفشى الأمراض المزمنة بنسب عالية وملحوظة، خاصة الضغط والسرطان والسكري[119]. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة للاجئين، لا تسهم الأونروا في علاج العديد من الأمراض أو في تكاليف الأدوية أو علاج الأمراض المزمنة إلا بنسب قليلة، فمثلاً لا تغطي تكاليف غسل الكلى أو تبديل الدم لمرضى التلاسيميا، وتغطي نسبة ضئيلة من تكاليف عملية القلب المفتوح (250$ للحالات المتوسطة و500$ للحالات المعدومة، تكلفة العملية لا تقل عن 5 آلاف دولار)[120].



وتقتصر التحاليل المخبرية التي توفّرها مراكز الأونروا على التحاليل الروتينية والأساسية، وحتى هذه فإنها لا تتوفر في جميع المخيمات وغالباً ما يكون على اللاجئين المرضى الذهاب إلى مخيم آخر لإجراء الفحوصات. فمثلاً لا يتوفر التصوير الشعاعي في عيادة البداوي، وعلى المريض الذهاب إلى مخيم نهر البارد (قبل تدميره) لإجرائه، مع العلم أن التصوير في عيادة مخيم البارد كان يقتصر فقط على X-Ray، أما التصوير الصوتي Echo وتصوير الرنين المغناطيسي MRI وCT SCAN ...إلخ، فهي غير موجودة في الأونروا، ومثلها تخطيط القلب والدماغ، والتحاليل التي تتطلب الزرع، وتحاليل الهرمونات والغدد، فهي غير موجودة أبداً وتكلفتها غالية جداً[121].

أضف إلى كل ما سبق وجود نسبة لا بأس بها من أصحاب الإعاقات، خاصة بسبب الحرب اللبنانية؛ وفي حين تغيب الأرقام الدقيقة لكافة المخيمات واللاجئين في لبنان، فإن نسبة المعوقين في مخيم البداوي هي حوالي 2% من مجموع السكان، وهي فئة مهمشة جداً ولا يتوفر لها ما تحتاجه من خدمات أو رعاية أو مرافق خاصة[122].

وفي مخيمات سورية، وعلى الرغم من تقديم الحكومة السورية للخدمات الصحية والتعليمية للاجئين، إلا أن العديد من المخيمات تعاني في المجال الصحي، إما من ناحية بُعدِها عن مناطق الخدمات أو المدن؛ أو من حيث انتشار الأمراض الناتجة عن غياب البنية التحتية اللازمة وشبكة الصرف الصحي، وعدم توافر شروط السكن المطلوبة من تهوئة وشمس في هذه المخيمات. كما تنتشر بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية عدة أمراض وراثية تتفاقم بسبب انتشار الزواج بين الأقارب، حيث يصعب الزواج خارج الأسرة الممتدة على الكثيرين بسبب سوء أوضاعهم المادية[123].





أماكن العمل، أماكن اللعب

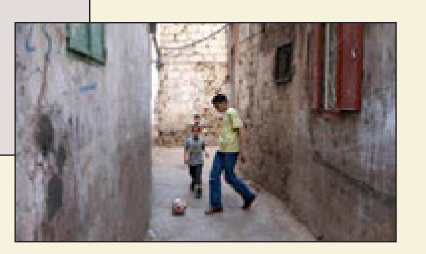
أطفال المخيمات يكبرون سريعاً. يذهبون للدراسة "أحياناً". وأماكن العمل عندهم تتشابه كثيراً مع أماكن اللعب، ففي المكانين تنعدم احتياطات السلامة اللازمة ويتكيف الطفل مع البيئة المحيطة بكل مخاطرها واحتمالات حصول الضرر فيها. وفي المكانين، يبحث الطفل عن بعض الأمل.



ويلجأ العديد من الأطفال إلى العمل بسبب الفقر، وكذلك بسبب الصعوبة التي يواجهها آباؤهم في الحصول على عمل. وفي مخيمات لبنان، ترتفع نسب التسرب المدرسي ونسب عمالة الأطفال بتشجيع من "الجيل الأكبر" الذي أكمل مسيرته التعليمية ولم يجد عملاً يناسب مؤهلاته إذ تمنع القوانين اللبنانية عمل الفلسطينيين في أكثر من 72 مهنة (أبرزها الطب والهندسة والمحاماة). ويأمل الفلسطينيون أن تتحسن أحوالهم في السنوات القادمة، مع إصدار تعديل قانوني جديد في شباط/فبراير 2010 يمنح استثناءات للمولودين منهم في لبنان.







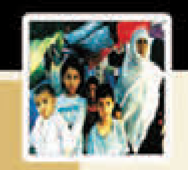


6. الجانب الاقتصادي:

تعيش آلاف الأسر من اللاجئين في فقر شديد، وتشير سجلات الأونروا إلى حوالي 51 ألف لاجئ مسجلين كحالات عسر شديدة في الأردن مع نهاية سنة 2009، و51 ألف في لبنان، و34 ألف في سورية، و35 ألف في الضفة الغربية، و 94ألف في قطاع غزة[124]. وإذا ما احتسبنا النسبة المئوية لهذه الحالات على إجمالي المسجلين لدى الأونروا في هذه المناطق، نجدها 2.6% في الأردن، و12% في لبنان، و7.2% في سورية، و4.5% في الضفة الغربية، و8.5% في قطاع غزة؛ مما يشير مجدداً إلى تفرّد لاجئي لبنان من حيث معاناتهم حتى أن نسبة حالات العسر الشديدة بينهم مرتفعة أكثر من النسبة ذاتها في قطاع غزة (مع التحفظ دائماً على أرقام الأونروا، إلا أنها ذات دلالة كمؤشرات عامة).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللاجئين المسجلين كحالات عسر شديدة هو مفهوم مستقل عن اللاجئين الذين يتلقون معونات غذائية، أو يعتمدون عليها تماماً كما هو الحال لدى العديد من أسر اللاجئين خاصة في قطاع غزة وفي لبنان. وتشير الإحصائيات أن اللاجئين بشكل عام هم من الفئات الأكثر فقراً في بيئاتهم.

ففي الأردن، بلغت نسبة حالات الفقر الشديد في المخيمات 7%[125]، في حين أشارت دراسة الفافو إلى أن 31% من مجمل العائلات في المخيمات تحت خطّ الفقر. وقد أوردت دراسة الفافو عدة مؤشرات تعكس الواقع الصعب لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، في طليعتها كبر حجم الأسرة وارتفاع نسب الإعالة وارتفاع عدد الأسر التي ترأسها امرأة، حيث أن هذه الأسر تكون أكثر عرضة للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحافظة كالأردن، وارتفاع



نسب الفقر (31% من الأسر تحت خطّ الفقر و23% ممن هم نشيطون اقتصادياً يعيشون تحت خطّ الفقر)، والبطالة (13% من السكان النشيطين اقتصادياً) التي ترتفع خاصة بين الذكور في الفئة 15-24 عاماً لتصل إلى 16%. كما أضافت أن 95% من العائلات ليس لديهم ادخارات في البنك، و55% لا تستطيع شراء ملابس جديدة، و77% لا يستطيعون أكل اللحوم ثلاث مرات في الأسبوع[126].

وفي لبنان، تُعوِّل أغلبية أسر اللاجئين على الأونروا بالكامل، بوصفها المصدر الوحيد للتعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية[127]، على الرغم من تراجع خدمات الأونروا وقصورها عن توفير حاجات اللاجئين الأساسية. ويفاقم من أزمة اللاجئين الاقتصادية حرمانهم من حقّ العمل في معظم المهن، مما يجعل نسب البطالة بينهم مرتفعة جداً؛ ويجعلهم في حال تمكنوا من الحصول على عمل ما، بشكل غير قانوني، عرضة لتعسف أصحاب العمل. وتسمح السلطات اللبنانية بعمل الفلسطينيين في مهن محدودة جداً، وتلزم أصحاب عملهم بدفع رسوم أسوة برسوم العمال الأجانب وبالحصول على تراخيص والتسجيل بالضمان الاجتماعي (دفع رسوم الضمان من دون أن يحق للعمال الفلسطينيين الاستفادة من أيٍّ من خدماته)؛ ومع كل هذا، تتشدد السلطات اللبنانية في منح هذه التراخيص، فلقد بلغ عدد التراخيص الممنوحة لفلسطينيين بين سنتي 1992 و2000 حوالي 500 ترخيص من أصل 50 ألف ترخيص ممنوح لأجانب في الفترة ذاتها[128]. وقد أفادت إحصاءات الأونروا أن 60% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت عتبة الفقر، وأن 36% منهم لا يتمكنون من الحصول على أي مورد رزق[129].



أطفال لاجئون من مخيم غزة (جرش) شمال الأردن يحاولون التدفئة بموقدة بسيطة صنعوها من الحطب. وتعيش غالبية العائلات في المخيم بمدخول شهري لا يتجاوز 40$. ويعاني اللاجئون من تردي البنية التحتية للمخيم، ومن الظروف الصحراوية المحيطة القاسية. كما يفتقد معظم اللاجئين في هذا المخيم للأوراق الثبوتية، وبالتالي فإنهم محرومون من عدة حقوق أساسية كالعمل والتملّك والتنقّل.



مجموعة من الأطفال في قطاع غزة يستكملون دراستهم بالقرب من مدرستهم التي تدمرت بفعل العدوان الإسرائيلي على القطاع.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بين اللاجئين مقارنة بباقي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.





ولا تتوافر إحصائيات عن باقي دول اللجوء، باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أشارت دراسة إلى أن اللاجئين يشكلون 47.5% من إجمالي عدد الفقراء (مقارنة بكونهم 40.6% من الشعب الفلسطيني في الداخل)[130]؛ كما ترتفع بينهم نسب البطالة لتصل إلى 30.6% في أوساط اللاجئين مقابل 22% بين غير اللاجئين[131].

7. الجانب التعليمي:

يعدّ التعليم أحد الجوانب القليلة المشرقة في حياة اللاجئين، وإن كان لا يخلو من المعاناة. ويظهر هذا الجانب تمسك اللاجئين بالتعليم وحرصهم عليه على الرغم من ظروفهم الصعبة[132].

ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتفع معدلات التعليم بين اللاجئين مقابل بقية أفراد الشعب الفلسطيني[133]، على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعلى الرغم من ممارسات الاحتلال المستمرة التي تستهدف قطاع التعليم. وسيُخَصّص الجزء التاسع من هذه السلسلة للحديث عن معاناة قطاع التعليم والطلاب الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

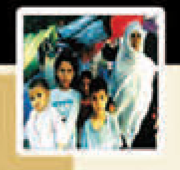
وتبلغ نسبة الأمية بين اللاجئين المقيمين في الأراضي الفلسطينية الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر نحو 5.4% في سنة 2008، مقابل 6.4% بين غير اللاجئين[134]. أما في باقي دول اللجوء، فيقدّر معدل الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن بنحو 17.6%، وفي مخيمات سورية 16.5%، ولبنان 25.5%، وذلك في سنة 2006[135].



وتعاني مدارس الأونروا في معظم دول اللجوء من نقص في المرافق التعليمية اللازمة، خاصة التجهيزات الحديثة كأجهزة الحاسوب والمختبرات، ومن قلة الأنشطة اللامنهجية. كما تعاني معظمها من الاكتظاظ، حيث يتراوح عدد الطلاب داخل الصف الواحد بين 30 و40 طالب، ليصل أحياناً إلى 45 أو أكثر. وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة، إلا أن معظم الدراسات تشير إلى وجود ظاهرة التسرب المدرسي بين أطفال اللاجئين، خصوصاً في المخيمات الفقيرة في سورية وفي لبنان بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. كما تسود حالة من الإحباط لدى الطلاب اللاجئين في لبنان بسبب معرفتهم بأنهم عند تخرجهم وتخصصهم لن يكونوا قادرين على العمل بسبب الظروف والقوانين المذكورة سابقاً.

لكن التحدي الأكبر الذي يواجه اللاجئين في هذا المجال هو في مناهج الأونروا، التي تغيب عنها مادتي تاريخ وجغرافيا فلسطين، وهو تغييب متعمد؛ كما تغيب البرامج الثقافية والتوعوية المتعلقة بفلسطين[136].

أما عن الجهة المشرقة في هذا القطاع، فيشغل العديد من اللاجئين الفلسطينيين مناصب مهمة في سورية والأردن، بما فيها مناصب أكاديمية رفيعة كمدراء جامعات. كما لعب الفلسطينيون دوراً بارزاً في اقتصادات الدول التي لجأوا إليها، وبرز دورهم خصوصاً في لبنان، فكان بينهم رجال الأعمال البارزين (يوسف بيدس ورفعت النمر وتوفيق غرغور وريمون عودة)، والمهندسين الماهرين (كمال الشاعر وزهير العلمي وحسيب الصباغ وسعيد خوري)، والمثقفين والأكاديميين النابغين (آل صايغ، وآل الخالدي، وآل مقدسي).







في مخيمات اللاجئين قواسم كثيرة مشتركة تعبّر عن تمسّك الفلسطينيين بأرضهم وهويّتهم، ولعلّ أبرزها جدران الأزقة الضيقة التي تصرخ بكافة الأشكال والألوان الممكنة: فلسطين وطننا والعودة حقّ.

وتعكس رسوم الجدران آمال وذكريات اللاجئين، ومن أكثرها انتشاراً: خريطة فلسطين، والعلم الفلسطيني وألوانه الأخضر والأحمر والأبيض والأسود، وأماكن ومدن تسكن الذاكرة الفلسطينية كالقدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة وغيرها، بالإضافة إلى قباب المساجد والأسوار والمنارات وأيضاً البيارات والمفاتيح والكوفية وشخصية حنظلة والفدائي الملثّم والسلاح.









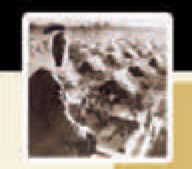






خامساً: اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي

يجمع المختصون والمعنيون بالقانون الدولي وخصوصاً ما يتعلّق باللاجئين، بمن فيهم المنظمات الدولية والحقوقية، على قصور القانون الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، واستثنائهم عمداً من البنود التعريفية للاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين بشكل عام، وفي طليعتها الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين Convention Relating to the Status of Refugees (1951) والبروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة UN Refugee Protocol (1967)، حيث تنصّ على استثناء "الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة من هيئات



أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، وهذا لا ينطبق إلا على اللاجئين الفلسطينيين والوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن الأونروا هي منظمة إغاثة، وبالتالي فإن اللاجئين الفلسطينيين محرومون من الحماية؛ وهو الأمر الذي بدت انعاكاساته واضحة في زيادة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات وفي فلسطين المحتلة، كما تمّ التطرق إليها في الفصول السابقة.

ويمكن تفصيل وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي تحت بندين رئيسيين: الأول هو تعريف اللاجئين، والثاني هو حقّ العودة والتعويض؛ وسنتناولهما في هذا الفصل تباعاً.

1. تعريف اللاجئين:

تعرّف الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين، اللاجئ بأنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك التخوّف أن يستظلّ بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة.

ويزيد من تعقيد مسألة تعريف اللاجئ الفلسطيني تحديداً، أربع سمات رئيسية لقضيتهم:



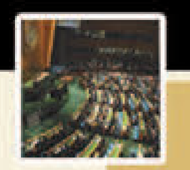
1. أنها قضية كانت عند ولادتها تتعلق بمئات الآلاف من اللاجئين، أما اليوم فإنها تتعلق بالملايين المنتشرين حول العالم.

2. أن اللاجئ عادة يطلب الإقامة الدائمة في الدولة المضيفة بدافع خوف ذاتي وقليلاً ما يرغب بالعودة إلى دولته، أما اللاجئون الفلسطينيون فمن أكثر الأفراد تمسكاً بحقهم في العودة ومطالبة بتنفيذه، ولم يتركوا بلادهم إلا بسبب ممارسات الصهاينة الجسيمة من مجازر وتفجير منازل ومسح قرى بأكملها.

3. أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لا تقتصر بالمعنى التقني للكلمة على اللاجئين، بل تشمل عدد كبيراً من النازحين والمهجرين من أراضيهم وديارهم بعد 1948، حيث ما تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمعن حتى اليوم في سياساتها لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، حتى ممن يحملون المواطنة الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

4. أنها قضية تحمل إلى جانب بعدها الإنساني بعداً سياسياً مهماً، يكاد يطغى؛ حيث يشكّل ملف اللاجئين أصعب ملفات التسوية، في حال كان هناك تسوية، في ظلّ رفض الاحتلال القاطع لعودتهم خوفاً من الهاجس الديموغرافي؛ على الرغم من أن الباحث الدكتور سلمان أبو ستة أثبت بالدلائل الحسية أن عودتهم ممكنة عملياً، اليوم، وإلى أماكن سكنهم الأصلية.

وتطرح هذه الإشكاليات الأربعة الرئيسية نفسها عند مناقشة أي تعريف حالي موجود للاجئين الفلسطينيين، فتعريف الأونروا مثلاً هو تعريف إجرائي بحت

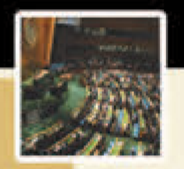


يستثني قسماً كبيراً منهم، إذ يعرّف اللاجئ الفلسطيني أنه "كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين لسنتين سبقتا نزاع 1948، والذي نتيجته خسر منزله ووسائل عيشه ولجأ في سنة 1948 إلى واحد من البلدان التي تقدم الأونروا فيها خدماتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقي المساعدة على أولاده وأحفاده".

أما تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي تتبناه الدائرة الوطنية لشؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، فيعرّف اللاجئين بما يلي: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين سنة 1947، سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني". ويحاول التعريف بهذا، الالتفاف على مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين أو طردوا منها بعد 1948 وحتى اليوم، ممن يسعى الاحتلال الصهيوني عبر التحايل على مصطلحات القانون الدولي إلى استثنائهم من تعريف اللاجئين بوصفهم "نازحين"، لحرمانهم من حقّين أساسيين هما الحق في العودة والحق في التعويض، أو على الأقل لتجزيء ملفات اللاجئين الفلسطينيين.

وتبرز أهمية مسألة تعريف اللاجئين خاصة في مفاوضات التسوية والمحافل الدولية، حيث إن أي تفريط أو استثناء يعني حرمان فئة من الشعب الفلسطيني من حقّ أساسي؛ وهو ما حصل مثلاً في مؤتمر أوتاوا 1992 عندما قدّم رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني – الأردني المشترك تعريفاً يتطابق مع التعريف الإسرائيلي لفئة "الغائبين"، وهو "اللاجئون الفلسطينيون هم كل الفلسطينيين وذرياتهم الذين طردوا مِن أو أُجبِروا على ترك بيوتهم في الفترة الممتدة من تشرين

الثاني/ نوفمبر 1947 م (قرار التقسيم) إلى كانون الثاني/ يناير 1949 (هدنة رودس Rhodes Armistice Agreement) من المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية (أي داخل الخط الأخضر)".



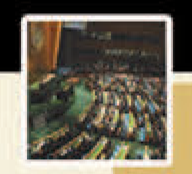


تعريف لاجئ

الإسم: لاجئ
تاريخ الميلاد: 1948
المسكن: عايدة
الجد: فلسطيني

➤ جدارية في مخيم عايدة للّاجئين في الضفة الغربية

ولعلّ تعريف الدكتور سلمان أبو ستة للاجئ الفلسطيني الأكثر دقة في هذا المجال، حيث يعرف اللاجئ الفلسطيني بأنه "كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين سنة 1948 أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب كان و لم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق. ويبقى اللاجئ محتفظاً بهذه الصفة إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي"، مع التحفّظ على تحديد سنة 1947 حيث إن الأعمال العدائية لليهود والصهاينة بدأت قبل ذلك[137]. ولعل من المفيد في ختام هذا السياق، اقتباس ما ذكرته الباحثة نجوى حساوي بخصوص هذه المسألة أيضاً لدقّته في الشمولية، حيث تشير إلى ضرورة "اعتبار كل فلسطيني،



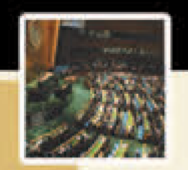
غادر فلسطين، أو لم يكن موجوداً لسبب من الأسباب وقت الاحتلال، وكل فلسطيني ولد خارج فلسطين ولا يستطيع العودة إلى دياره بسبب المنع الإسرائيلي، معنياً بحق العودة، بغض النظر عن تصنيفه القانوني تحت فئة لاجئ أو نازح، طالما أن الهدف من هذا التصنيف تطبيق حقّ العودة المكرّس بمقتضى مواثيق حقوق الإنسان لكل فرد"[138].

2. حقّ العودة والتعويض:

ارتبط مفهوم اللاجئ الفلسطيني منذ النكبة بحقّ العودة، وهو دليل على ما يمثله هذا الحق بالنسبة للفلسطيني. أما التعويض فهو وإن كان أقل بروزاً، لكنه أيضاً حقّ أساسي للفلسطينيين، وهو بخلاف ما يظن البعض أو يسعى البعض لتكريسه، فهو لا يسقط بتطبيق حقّ العودة ولا يُسْقِطُ، عند تطبيقه، حقّ العودة؛ وكل منهما حقّ قائم مستقل بذاته.

ويعود السبب في كون حقّ العودة الأبرز لجانب بعده السياسي، حيث ترفض "إسرائيل" تطبيقه لما يمثله من هاجس خطر ديموغرافي على التركيبة السكانية في فلسطين وخاصة داخل الخط الأخضر، يهدد ما تسعى إليه من يهوديّة لكيانها الاحتلالي.

وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly رقم 194 الصادر في 1948/12/11، على "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود

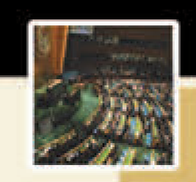


أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

ولأجل إزالة أي التباس، فقد تضمن القرار ذاته الدعوة إلى تشكيل "لجنة توفيق ومصالحة". وقد عقدت هذه اللجنة مؤتمراً لها في لوزان بسويسرا، في 1949/4/26، نتج عنه "بروتوكول لوزان" Lausanne Protocol، حيث تأكد "وجوب عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحقّ تعويض من لا يرغب بالعودة"؛ وقد وقّعت "إسرائيل" على هذا البروتوكول، لأنه كان يمثل شرط الأمم المتحدة لقبول عضويتها في المنظمة الدولية. وبعد أن تمّ لها ذلك، وقُبِلت عضويتها في منظمة الأمم المتحدة United Nations (UN)، تراجعت عن التزامها تجاه بروتوكول لوزان، وتنكّرت لمقررات اللجنة ورفضت تنفيذ شروطها[139].

وتشمل مناقشة التعويض، القضايا الثلاثة التالية[140]:

1. حق اللاجئين غير الراغبين بالعودة بالتعويض عن قيمة أملاكهم.
2. حق التعويض للأفراد عن الخسارة التي لحقت بالأموال لأولئك الذين يختارون استردادها، وكذلك تعويضهم عن المكاسب التي فاتتهم نتيجة الاستيلاء عليها، وعما أصابهم من ضرر بسبب الابتعاد عن الأرض وفقدان الاستقلال؛ وبالنسبة لأولئك الذين يختارون عدم استرداد أملاكهم يجب أن يعوضوا بالإضافة إلى قيمة هذه الأملاك عن المكاسب التي فاتتهم. وفي كلا الحالتين، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كأساس لاحتساب الأرباح والمنافع التي فاتتهم، استخدام اليهود لها كموارد خاصة بهم بعد الاستيلاء عليها.



3. الحق بالتعويض عن الأضرار المعنوية والأذى النفسي، حيث الضرر الهائل جراء معاناة ما يزيد على نصف قرن من التشرد عاشوا فيها ممنوعين من العودة إلى بلادهم ومحرومين من العديد من حقوقهم الأساسية.

أما حقّ العودة، فيرتبط تحديده أيضاً بثلاثة بنود رئيسية، وهي:

1. طبيعة هذا الحق: حيث إنه حقّ ذو طبيعة مدنية، وفي الوقت نفسه ذو طبيعة سياسية (الممتلكات والأرض + المواطنة).
2. المكان الذي إليه العودة: وهو فلسطين، وتحديداً المكان الذي هجروا منه؛ فالعودة إلى غزة ليست "العودة" بالنسبة للمهجرين من حيفا مثلاً...إلخ. وعليه، فإن كافة الحلول التي تقترح عودة اللاجئين الفلسطينيين أو بعضهم إلى الضفة والقطاع لا إلى قراهم الأصلية داخل الخط الأخضر، لا تُحِقّ حقّ العودة.

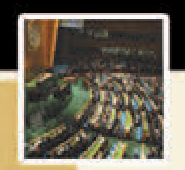
مذكرات لاجئ

"عودة" ينتظر العودة

يحكي الحاج عودة وهو يحمل أوراق الملكية الخاصة بأرضه ومنزله القديم:

لن أنسى ذلك اليوم الذي تجمع فيه كل أهالي القرية في طريق واحد عند ساحة البئر متجهين إلى الغرب حيث ساحل البحر كان الوقت قبل غروب الشمس والشتاء قد طرق الأبواب، أخذنا بالسير ونحن ننظر وراءنا إلى القرية نلوح بأيدينا وقلوبنا تبكي رافعين أصواتنا في الوداع، إلى اللقاء قريتنا الحبيبة، بكل ما فيها؛ حجارتها نخيلها وأشجارها، إلى التراب وداعاً، إلى المنازل التي تحمل رائحة والدتي التي لا تزال كلماتها عالقة في ذاكرتي "اللقا يوم اللقا يا بلدنا".

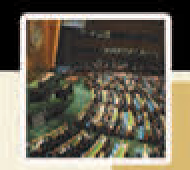
➤ الحاج عودة عدوان (93 عاماً) لاجئ من قرية بربرة، **الخليج**، 2008/5/9.



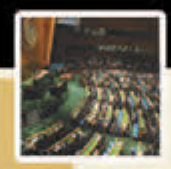
3. صاحب هذا الحق: فحق العودة حقّ فردي بالأساس، لكنه اكتسب بعداً جماعياً لأنه يختص بقضية شعب بأكمله. وبالتالي فإن حقّ التنازل عنه هو أيضاً حقّ فردي لكل لاجئ، وليس بيد السياسيين.

وترى المواثيق الدولية أن العودة هي "من الحقوق الفردية، والأساسية للفرد"، إذ يشكل حرمانه منها أشد أنواع العقوبات القاسية التي يمكن أن تفرض على الإنسان. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة UN Economic and Social Council، في 1946/6/21، بإنشاء منظمة دولية مهمتها تأمين عودة اللاجئين إلى دولتهم الأصلية. وقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights في المادة 13 منه أنه "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه". يعزز مكانة هذا الحق عدم مشروعية طرد السكان، حيث يحظر على أي دولة "طرد شعب واقع تحت سيطرتها"، خصوصاً أن معاهدات جنيف الأربعة Geneva Conventions منعت أيضاً "أي نقل أو طرد للسكان المحليين، سواء إلى أراضي سلطة الاحتلال أو إلى أية دولة أخرى"[141].

ليس هذا فحسب، بل إن عدداً من الاتفاقيات الملزمة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights، دعت إلى ضمان حقوق الإنسان وحرياته، ومن ضمنها حقّه في العودة. وقد نصّت



المادة 12 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لكل فرد يقيم بصفة قانونية ضمن إقليم دولة ما، الحق في حرية الانتقال، وفي أن يختار مكان إقامته ضمن هذا الإقليم". وفي دلالة أكثر تحديداً، جرى التأكيد على عدم جواز "حرمان أحد، بشكل تعسفي، من حقّ الدخول إلى بلاده"[142]. كما يجب التأكيد أن حقّ العودة ووجوب التعويض ليسا قراراً سياسياً أو اتفاقاً، بل حقٌّ وواجب لا يسقطان بالتقادم ولا يغيرهما أي حدث سياسي طارئ. وقد كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيدها على تنفيذ القرار 194 (حق العودة ووجوب التعويض) أكثر من 135 مرة خلال خمسين عاماً، اعتباراً من تاريخ صدوره في 1948/12/11. وفي سنة 1974، أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 3236 الذي أكدت فيه أن العودة حقّ من الحقوق "غير القابلة للتصرف"، وحثّت الدول على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني بما في ذلك السلاح، من أجل الحصول على حقوقه[143].



جيلاً بعد جيل: يتوارثون الثقافة والنضال

كانت الأهازيج الشعبية الفلسطينية من أول ما حرص اللاجئون على توريثه لأبنائهم وأحفادهم، كجزء من البلاد والهوية. وتظهر الصور (قديماً وحديثاً) الشباب الفلسطيني يؤدي الدبكة وهي الرقصة الشعبية الفلسطينية.





وتعتبر الدبكة إحدى أهم صور التراث الفلسطيني. وتشتبك الأيادي خلال أدائها كدليل على الوحدة والتضامن؛ وتضرب الأرجل بالأرض دلالة على العنفوان والرجولة. وترافق الدبكة أغانٍ تعبّر عن عمق الانتماء للأرض الفلسطينية، التي أحبوها بمختلف المناسبات وفيها الترحيب بالعائد من السفر وفيها الأعراس والاحتفالات والأعياد السنوية والفخر والحماسة. وتختلف الدبكة باختلاف المناسبات والقرى، لكنها بعد الاحتلال أخذت شكلاً من أشكال النضال. ورغم غزو ثقافات مختلفة وفنون مختلفة عربية وعالمية للثقافة الفلسطينية، بما في ذلك محاولات الاحتلال الإسرائيلي طمس الهوية الفلسطينية بكل تعبيراتها، حافظت الدبكة على استمراريتها وحضورها في كل المناسبات فلا يكاد يخلو عرس فلسطيني تقريباً منها، حتى في المهاجر. و"يدبك" الفلسطينيون اليوم على أناشيد وطنية ونضالية، تعبر عن معاناتهم وعن حبهم لفلسطين ورغبتهم بالعودة إليها.





1948

سادساً: بين حلم العودة ومشاريع التوطين

بالرغم من مضاعفة عدد اليهود منذ سنة 1948 ومضاعفة عدد الفلسطينيين وما نشأ عنه من حالة ازدحام، خاصة في المدن الرئيسية المختلطة، لم يزل من اليسير استجلاء الانتشار السكاني ومعرفة أصول الأراضي، وترتيب إعادة استملاكها، خصوصاً بعد تجربة البوسنة والهرسك، وبعد اعتماد الأمم المتحدة لمبادئ بنهيرو Pinheiro Principles لتنظيم عملية إعادة استملاك الأراضي والممتلكات التي فقدها أهلها بالعنف أو الاحتلال العسكري والمصادرة[144].

لكن سلطات الاحتلال ترفض منذ النكبة، ولغاية يومنا الحاضر، الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، كما ترفض السماح لهم بممارسة هذا الحق، وتختلق



لذلك شتى الأعذار والمبررات. ففي سنة 1948، رفض وزير الخارجية الإسرائيلي طلب الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، لإعادة اللاجئين الفلسطينيين، وطالب بأن يوطّن اللاجئون خارج حدود "إسرائيل". وفي سنة 1956 في أثناء زيارة وزير خارجية "إسرائيل" موشيه شاريت Moshe Sharett للولايات المتحدة اشترط أن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي لجأوا إليها[145]. وقدّم عدد غير قليل من المسؤولين الإسرائيليين مشاريع لتوطين اللاجئين، مثل: ليفي أشكول Levi Eshkol، ومناحيم بيغن، ويغال ألون Yigal Allon، وموشيه شاريت، وإسحق شامير Yitzhak Shamir، وشلومو غازيت Shlomo Gazit، وأبا إيبان Abba Eban، وموشي ديان Moshe Dayan. وقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك Ehud Barak في تموز/ يوليو 2000، قبيل ذهابه لمباحثات كامب ديفيد Camp David أن "إسرائيل لن تقبل أبداً حقّ العودة والقرار 194"[146]. وفي أيلول/سبتمبر 2006 حثّت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni العالم على إقناع الفلسطينيين بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "ليس داخل حدود إسرائيل"، مضيفة أن الحل بأن "تكون كل دولة الحل للاجئيها: أن تكون إسرائيل وطناً للّاجئين اليهود من شتى أنحاء العالم"، أما الفلسطنيين أصحاب الأرض، فقد طلبت منهم الكفّ عن السعي إلى حقوقهم في "وطن الآخرين"![147]. كل هذه المواقف تؤكد سعي القيادات الإسرائيلية لتكريس يهودية "دولتهم"، والسعي للتخلص من العرب الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم داخل الخط الأخضر ("إسرائيل" اليوم). والأمر ذاته يتأكد عند قراءة البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبرى، العمل والليكود وكاديما، حيث هناك



تشابه أقرب إلى التطابق تجاه قضية اللاجئين؛ يتماثل أيضاً مع الموقف الذي تمثله "النخبة الثقافية" الإسرائيلية من الكتّاب والصحفيين. وأساس هذا الموقف "الطابع اليهودي لدولة إسرائيل" والترويج لاستحالة عودة اللاجئين، وتجاهل أية مراجعة تاريخية تثبت المسؤولية الصهيونية واعتماد حرب 1967 عوضاً عن 1948 كنقطة بداية الصراع، حيث ينتهي حق العودة –ان سيتمّ القبول به[148].

وتراوحت تقديرات عدد مشاريع التوطين المقترحة أو المطروحة، بشكل كامل أو جزئي، منذ 1948 بين 40-50 مشروعاً[149]. ولعلّ أقدم هذه المقترحات على الصعيد الدولي مشروع وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ماك غي McGee سنة 1949، ومشروع بعثة الأمم المتحدة برئاسة غوردون كلاب Gordon Clapp (1949)، ومشروع بلاندفورد Blandford (1951)، ثمّ مشروع جونستون Johnston لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية لنهر الأردن (1953-1955)، ومشروع همفري Humphrey (1957)، ومشروع همرشولد Hammarskjold (1959)، ودراسة آرزت Arzt (1997)، ومشروع روزلشتاين Ros-Lehtinen (2006)؛ ومعظمها مقترحات أمريكية؛ كما كان هناك مقترح لوزارة الخارجية البريطانية سنة 1955 يقضي باستيعاب مليون لاجئ في العراق تدريجياً؛ ومقترح للدبلوماسي الكندي مارك بيرون Mark Perron سنة 1993 أسماه "شرق أوسط جديد من دون لاجئين"[150].

أما في إطار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو العربية الإسرائيلية، فتتعمّد سلطات الاحتلال عدم ذكر أو طرح قضية اللاجئين، وتسند المفاوضات إلى



القرارات الدولية 242 و338، لا القرار 181، والأولى لا تحتوي نصّاً يضمن حقّ عودة اللاجئين، أو يعطيهم حتى حقّ الاختيار الحرّ في تقرير ما إذا كانوا يرغبون بالعودة أم لا!. كما يتهاون العديد من المفاوضين في حقّ العودة والتعويض، ويقبلون الضغوط لتأجيل طرحه؛ بل إن بعضهم للأسف وافق في وثائق سرية على التفريط به والقبول بالتوطين، مثل مبادرة جنيف Geneva Initiative التي وقعها عدد من الشخصيات الفلسطينية المقربة من عرفات في 2003/10/12، والتي سعت إلى "إنهاء وضعية اللاجئ الفلسطيني كلاجئ" لمجرد تحقيق مكان إقامة دائم للاجئين؛ بل جعلت هذا بمثابة تطبيق لكافة القرارات الدولية، التي تدعو إلى عودة اللاجئين وحلّ مشكلتهم، مثل القرار 194 و242 والمبادرة العربية. كما دعت إلى إصدار قرار من مجلس الأمن Security Council والجمعية العامة في الأمم المتحدة "يتبنيان الاتفاقية ويلغيان قرارات الأمم المتحدة السابقة"؛ وأيضاً الرسالة السرية التي قدمها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى رئيس وزراء "إسرائيل" أريل شارون Ariel Sharon، وجاء فيها أنه "على اقتناع تام بأن حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها في نكبة السنة المشؤومة 1948 ليس واقعياً وأنه ليس بالإمكان تحقيقه"، مضيفاً أنه "مدرك تماماً بأن عدداً قليلاً من اللاجئين يمكنهم العودة إلى بيوتهم في الدولة العبرية"[151]؛ مع التشديد مجدداً أن حقّ العودة وحق التعويض هما من الحقوق الفردية التي لا يمكن المفاوضة عليها، بل لا تسقط قانونياً بتنازلات السياسيين.

أما اللاجئون، فإنهم وبعد مضيّ أكثر من ستين عاماً على النكبة، لم يفقدوا الأمل بالعودة، ولم يفقدوا كذلك الهمة في العمل لتحقيق حقّهم هذا. ولقد بدا هذا



خاصة في التربية، فنجد الأجيال الثانية والثالثة من اللاجئين تعرّف نفسها بأنها من قرية وقضاء "كذا وكذا" في فلسطين، وتحرص على التعبير عن هويتها الفلسطينية والتمسك بما تيسّر نقله من التراث الفلسطيني. ويعدّ 1948/5/15، ذكرى صدور قرار التقسيم، ذكرى سنوية للنكبة، يحييها اللاجئون سنوياً بالفعاليّات حول العالم مؤكّدين على هذا الحقّ.

على الرغم من النفي الإسرائيلي المستمر، تمّ تأكيد إمكانية العودة فعلياً للاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وقراهم الأصلية، من قبل عدد من الباحثين وعدة مرات، مع الشرح باستعمال الخرائط الحالية لفلسطين. ولم يجرؤ أحدٌ من الباحثين والأكاديميين الإسرائيليين على مناقشة هذا الطرح العلمي أو يتمكن من دحضه.

➤ Al Majdal a quarterly magazine of Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, Badil, Issue No. 27 (Autumn 2005).

وتبرز في هذا المجال المبادرات الأهلية وتجمّعات الفلسطينيين في الخارج، مثل مؤتمر فلسطينيو أوروبا، الذي ينظمه مركز العودة الفلسطيني في لندن، بانتظام منذ سنة 2003، ويحضره آلاف الفلسطينيين ممن يحملون الجنسيات وبطاقات المواطنة الأوروبية، ولكن يصرّون رغم ذلك على هويتهم وحقهم في العودة: "لا وطن إلا فلسطين".

مثل هذه المبادرات ليست بجديدة على إصرار الفلسطينيين، فمنذ التهجير الأول، جرى تداول عدّة أفكار تدعو إلى قيام اللاجئين برحلات جماعية للعودة إلى القرى والبلدات التي هجّروا منها. فدعت الفكرة الأولى إلى إطلاق "هجرة



العودة" بالطريق البرية عبر الحدود، نظراً لأن الغالبية العظمى من اللاجئين ما يزالون يقيمون في الدول المجاورة لـ"إسرائيل". وقد حاولت فعلاً أعداد كبيرة من الرجال والشباب العودة بعيد النكبة، تمهيداً لعودة أهاليهم وعيالهم، لكن القوات الصهيونية المسلحة طبّقت بحقّهم سياسة "أطلق الرصاص بنيّة القتل ضدّ الفلسطينيين المتسللين بغية العودة إلى بيوتهم (...) حتى قُدّر عدد اللاجئين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية بين الأعوام 1948 و1956 نحو 5000 لاجئ"[152]، أثناء محاولتهم العودة إلى دورهم وممتلكاتهم.

وقد وقّع اللاجئون على وثائق الشرف العائلية، وعقدوا المؤتمرات المناطقية في مختلف المناطق في فلسطين ودول اللجوء والشتات؛ يعلنون فيها تمسّكهم بحق العودة ورفض مشاريع التوطين، ورفض النظر إلى قضيتهم من زاوية إنسانية وحسب، وإنما هي سياسية بالدرجة الأولى؛ ويعلنون رفضهم الصفقات السياسية واعتبار قضية اللاجئين داخل المخيمات وخارجها قضية واحدة؛ ويطالبون "إسرائيل" بالاعتذار عن معاناة اللاجئين، والاعتراف بحقهم في العودة إلى ديارهم والسماح لهم بذلك؛ كما يطالبون المجتمع الدولي الإبقاء على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين كونها شاهد دولي على قضيتهم[153].

ومما تمّ العمل به أيضاً بهدف العودة، اقتراح استخدام أسطول سفن صغيرة والتحرك بحراً، حيث تمّ استئجار سفينة (سيلفر بالوما) من اليونان، ولكن صاحب السفينة فسخ العقد بسبب تعرّضه لتهديد من المخابرات الصهيونية، واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير أن "مثل هذه الخطوات هي بمثابة إعلان حرب"[154].



حتى اللاجئين ممن بقوا داخل الخط الأخضر، ورغم القيود الصارمة المفروضة عليهم من قبل الاحتلال والتمييز الصارخ الذين تمارسه سلطات الاحتلال بحقّهم، فقد اعتادوا على تسيير رحلات، يجتمعون فيها كباراً وصغاراً لكي يجددوا ذاكرتهم بحقوقهم وأملاكهم وبيوتهم... بيوت الآباء والأجداد، ويشيرون إلى البيوت وحدود العقارات والتلال، وأماكن السواقي والينابيع والآبار التي كانوا يرتعون أو يرتع آباؤهم في رحابها[155]، يوم كانت أيامهم تحفل بالهناء، قبل أن ينغصها عليهم المحتل الصهيوني.

واللاجئون يعلنون في كل مناسبة تمسّكهم بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها. حيث أظهر أحد استطلاعات الرأي في سنة 2000، جواب اللاجئين على السؤال: لو خُيِّرْتَ بين العودة والتوطين في مكان إقامتك؛ فاختار اللاجئون العودة، وجاءت النتائج على الشكل التالي: "الضفة الغربية: 94.9%، قطاع غزة: 87.2%، سورية: 72.7%، لبنان: 89.6%"[156]. كما أظهر استطلاعين أجرتهما قناة الجزيرة الفضائية أحقّيّة العودة، حيث أشارت نتائج الأول أن 88.3% من المشاركين لا يؤيدون إسقاط حقّ العودة مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، أما الاستطلاع الثاني فأظهر أن 85.6% لا يقبلون بفكرة التجنس والتعويض المالي مقابل التنازل عن حقّ العودة[157].

كما أظهر استطلاع منهجيّ علمي أجراه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في أيار/ مايو 2006 على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أن 79.2% منهم يعتقدون بحتميّة العودة إلى فلسطين حتى ولو بعد جيل أو أجيال، في حين أن



2.3% يعتقدون بتحقّق العودة لكن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وليس جميع فلسطين، و13.4% لا يعتقدون بذلك، وأجاب 5.1% بـ"لا أعرف". وعندما سئلوا عن موقفهم من الحلول المطروحة لقضية اللاجئين، تمسك 79.6% من المستطلعين بحقهم في العودة إلى قراهم وأراضيهم الأصلية، و لم يقبل سوى 5.4% منهم العودة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة، و6.3% بالتعويض والتوطين لكن خارج لبنان، و1.7% بالتعويض والتوطين في لبنان، و4.9% بالتعويض والاستقرار في لبنان مقابل الحصول على حقوقهم المدنية فقط، وأجاب 2.1% منهم بـ"لا أعرف" [158].

وقد قدّم الباحث الفلسطيني الدكتور سلمان أبو ستة مشروعاً أسماه "العودة حقّ ممكن"، ذكر فيه أنّ بريطانيا أعدت أثناء فترة الانتداب (1920-1948) خرائط مفصلة لكل فلسطين، تحتوي على 100 ألف اسم، ثم دعمتها بتصوير جوي كامل. استعملتها "إسرائيل" وطوّرتها، وهي تحتفظ بسجلّ لكلّ قطعة أرض، وأصحابها الأصليين ومستأجرها الحالي، لأن "إسرائيل" وزعت أراضي الفلسطينيين بالإيجار على المستوطنين. كما تحتفظ الأمم المتحدة بسجلّات أراضي الفلسطينيين في ملفّات لجنة التوفيق الدولية[159]؛ ليبيّن أبو ستّة أن التوزيع السكاني للمستوطنين لليهود لم يزل لغاية 1994 كما كان عليه الحال في سنة 1948. وعند مطابقة مواقع المناطق التي هُجِّر منها اللاجئون، على أماكن تجمع اليهود، يتبيّن أن عودة اللاجئين إلى ديارهم ما زالت ممكنة، دون أي عائق عمراني، وخصوصاً عودة أهالي الجليل الأعلى؛ مع إمكانية نقل بعض سكان الريف من اليهود، إلى المناطق الوسطى حيث



تجمّعات اليهود الكبرى، لو أردوا ذلك[160]. وتبيّن الإحصاءات أن 78% من اليهود يعيشون في 15% من أرض فلسطين، ويستغلّ 22% منهم 85% من الأرض، وأن 2.7 % من المستوطنين يسيطرون على 17.325 مليون دونم[161]؛ هي مساكن وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا إلى خارج وطنهم.

فأين ضمير العالم من كلّ هذا؟.



هذا ما بقي من مخيّم تهدّم: رسم القدس وأمل العودة.

➤ أخذت الصورة من مخيم نهر البارد شمال لبنان، بعد تدميره سنة 2007.



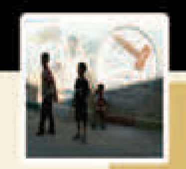



1948
Jenin

خاتمة

حلم العودة ليس حلم المستحيل، بل حلم الممكن؛ حلم شعب عاش معظمه متنقلاً بين المهاجر والمنافي، لكنه ظلّ متمسكاً بهويّته وحقّه في أرضه وفي العودة إليها. هو حلم ملايين ببلادهم التي عاشوا فيها وهي بعيدة عنهم، وحفظوا من روايات أهلهم وأجدادهم طرقاتها ومنازلها وهواءها، وتمسّكوا بكل ما بقي معهم منها.

وحيث تُرِكُوا في مخيماتٍ تنعدم فيها مستويات الحياة البشرية اللائقة، وفي زوايا لا تصل إليها الشمس، جعلوا حلم العودة أمنيتهم وغاياتهم. رسموا بدل الشمس القدس وغزة ويافا وحيفا، وسمّوا أزقّتهم وحاراتهم بأسماء قراهم ومدنهم؛ وعبّروا بكل المعاني والكلمات أنهم "فلسطينيون" وأنهم "عائدون".



لقد أصبح الحلم بالعودة إلى الديار في فلسطين تراثاً يتناقله اللاجئون جيلاً بعد جيل، ويلقّنه الكبير للصغير عهداً ووعداً. ففي السنة الأولى من انتفاضة 1987 سأل ضابط صهيوني، أثناء التحقيق، شاباً من أبناء اللاجئين، من قرية دير ياسين: أما زال أبوك يحلم بالعودة إلى دير ياسين؟... فأجابه الشاب: إذا كنتم أنتم لم تنسوا أننا من دير ياسين... فكيف تريد منا نحن أن ننسى ذلك؟[162].

كما أن الحنين ذاته إلى "ريحة البلاد" (رائحة فلسطين حيث تعرف بين اللاجئين بـ"البلاد") هو ما جعل "قطف جميل قدورة، أم أسعد" تحتفظ بصابونة من زيت زيتون فلسطين، حملتها معها يوم هُجّرت مع أهلها لكي تُغسل بها حين وفاتها. وفي أواخر تموز/ يوليو 2005 توفيت قطف عن عمر يناهز 85 عاماً، وكان لها ما أرادت، حيث تولى أهلها تغسيلها بصابونة من فلسطين[163].

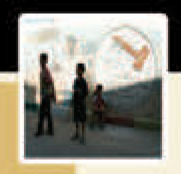
أما أحمد محمد الطه من مواليد سنة 1914، عندما سُئِلَ في 2006/10/1، عن ذكريات

ستون عاماً وللعودة أقرب



شعار مؤتمر فلسطينيو أوروبا السادس الذي انعقد في كوبنهاجن بالدانمارك في 2008/5/3، بمشاركة نحو سبعة آلاف فلسطيني. وقد أكدت الكلمات التي ألقيت خلال المؤتمر على التمسّك بحقّ العودة، وعلى ضرورة إشراك اللاجئين الفلسطينيين في صنع القرار الفلسطيني.

➤ موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، 4 و2008/5/6.

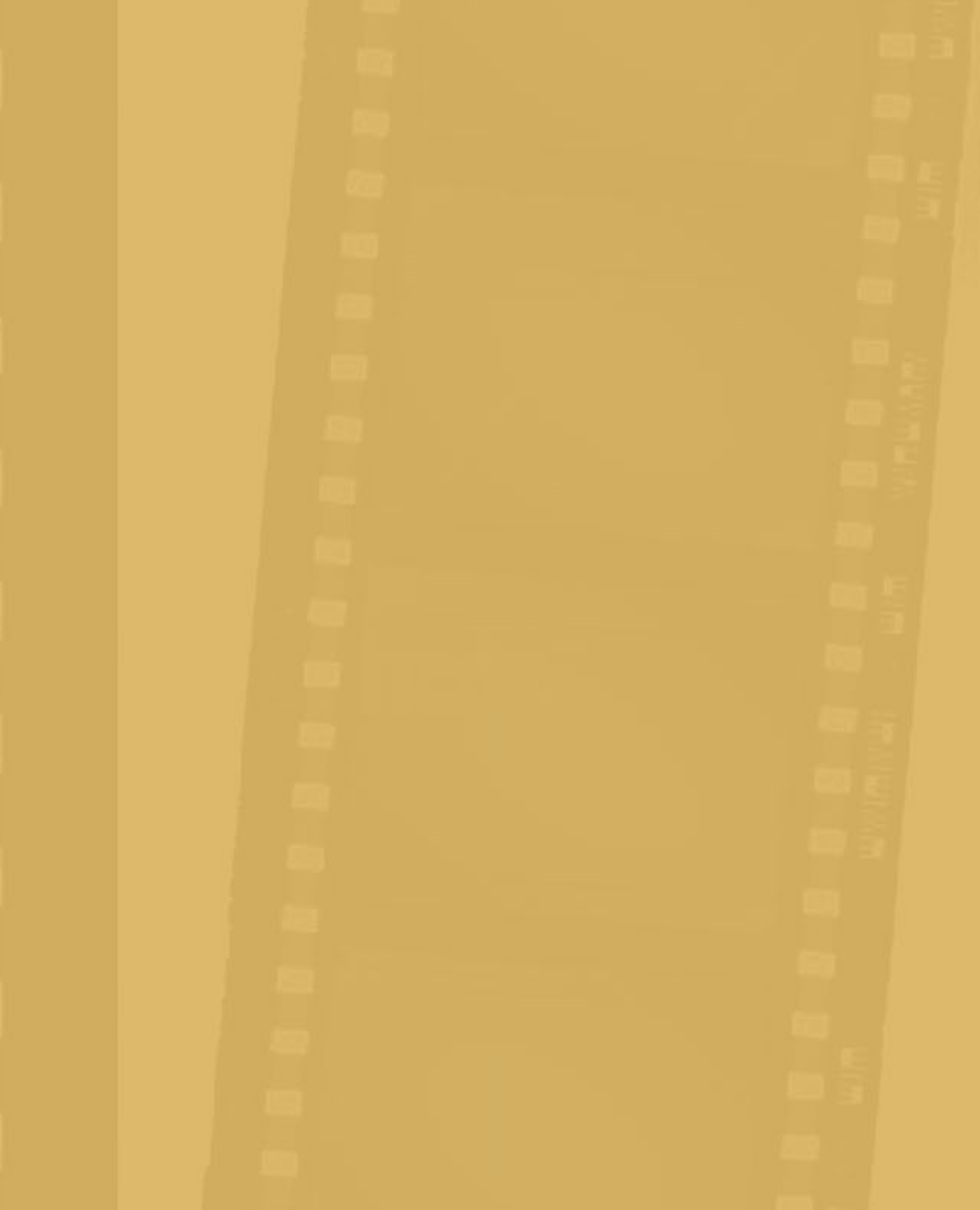


فلسطين والعودة، فتنهد بأسىً وحسرة، وأمال رأسه كأنه يريد أن يقول إن الذي أُسْأَلُ عنه هو الذي أحمله هماً ويشغلني أينما ذهبت. ثم تناول ورقةً كان قد كتب عليها قصيدة بالعامية الفلسطينية، يقول في مطلعها[164]:

يا رب منّك أستعيد عهودي	حتى على بلدي وأرضي أعودي
زرعت في كل الدروب ورود	ورُفِضْتُ ظلماً واستعدت وجودي
أبيت أن أبقى بدون هوية	فالمجد خارطتي ورسم حدودي

حتى ابن أحد كاتبي هذه السطور (محمود معين منّاع) الذي لم يكن قد بلغ سن الثالثة، جاءني ذات يوم إلى أبيه هاجزاً... والله ما نسينا... والله مانسينا... فلسطين بلادنا... وضو عينينا... أوف يابا... أوف يابا... أعرف أنه قد لا يعي تماماً ما يقول، ولكنني أعرف أيضاً أن هذه الأهاجيز ستنغرس في ذاكرته لتصبح إيماناً، يتحكّم بكل سلوكه وسيرة حياته، فيبقى وفياً لدار آبائه وأجداده، وساعياً لتحقيق حلم حوالي سبعة ملايين لاجئ فلسطيني.

حرّكت أهازيج محمود مشاعرنا... لكونها تؤكد على العهد... ولأنها أعادت إلى مخيلة والده حكايات أبيه ومواويل أمه وبكاء عمته وتنهيداتها على ذكرياتها مع عمومتها في نابلس... وجدّه الذي أبى أن يسكن مع اللاجئين... لا في ريف ولا في مخيم... إلا زيارة عابرة، وسرعان ما يعود إلى عزلته هناك في جرود القاسمية جنوب لبنان... وفاء لحاضرة بلاد الشام... فلسطين... القدس... وعكا التي ولد فيها وهُجّر منها، وكانت أغلى أمنياته أن يحضن ترابها رفاته، فحرمته العصابات الصهيونية الغاصبة حتى من تحقيق أمنية في الموت والدفن في ثرى الديار والوطن الحبيب... فلسطين...



هوامش

[1] حسام العيسى، بين مطرقة "الوطن البديل" وسندان العودة، مجلة **العودة**، لندن، العدد 25، تشرين الأول/ أكتوبر 2009. انظر:
http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueId=26&contentid=955&MenuID=8

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس)، ص 374.

[3] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 18.

[4] **المرجع نفسه**، ص 69.

[5] **المرجع نفسه**، ص 61-62.

[6] شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 30.

[7] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 61.

[8] شفيق الرشيدات، **مرجع سابق**، ص 32.

[9] **المرجع نفسه**، ص 74.

[10] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 103-104.

[11] **المرجع نفسه**، ص 75-76.

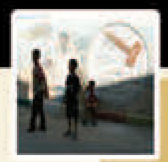
[12] **المرجع نفسه**، ص 76.

[13] **المرجع نفسه**، ص 77-78.

[14] **المرجع نفسه**، ص 438.

[15] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 374.

[16] تم التفصيل في الحديث عن هذه المجازر في الجزء الخامس من هذه السلسلة. وبسبب السرية التي اكتنفت ارتكاب العديد منها، لا يوجد رقم مؤكد لعددها؛ وقد ذهب البعض إلى تقديرها بأكثر من مائة، مثلاً في: سلمان أبو ستة، **حق العودة: مقدس وقانوني وممكن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص 127.



[17] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 105.

[18] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 374-375.

[19] **المرجع نفسه**، ص 188.

[20] سلمان أبو ستة، **حق العودة: مقدس وقانوني وممكن**، ص 128-135.

[21] **مأساة مليون إنسان**، كتيّب صادر عن جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شؤون فلسطين، القاهرة، 1962.

[22] **المرجع نفسه**.

[23] عدنان العمد، "الحقوق المغتصبة للإنسان الفلسطيني" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 39، كانون الثاني/ يناير 1975، ص 43.

[24] شفيق الرشيدات، **مرجع سابق**، ص 259.

[25] لوري أ. براند، **الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، ص 10.

[26] معلومات مرسلة لمركز الزيتونة من الباحث: سلمان أبو ستة، Palestine Land Society، لندن، حزيران/ يونيو 2009.

[27] لوري أ. براند، **مرجع سابق**، ص 10.

[28] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 138.

[29] **المرجع نفسه**، ص 109.

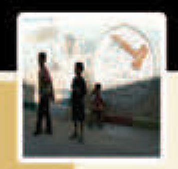
[30] عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً (1) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[31] انظر: نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 48.

[32] قصة عمّال فلسطين، مجلة **فلسطين الثورة**، بيروت، العدد 82، 6 /3/ 1974.

[33] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2009/1/1.

[34] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، اللاجئون الفلسطينيون: حقائق ومعطيات، موقع بديل الإلكتروني، انظر:
http://www.badil.org/Arabic-Web/Refugees/facts&figures.htm



[35] المرجع نفسه.

[36] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009، 2009/12/29، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pop_2009-A.pdf

[37] سلمان أبو ستة، Palestine Land Society.

[38] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).

[39] هذه الأرقام بمعظمها تقديرات، وتختلف بحسب درجة كونها محافظة. والرقم الأول بحسب هامش رقم 38، والثاني بحسب سلمان أبو ستة، Palestine Land Society.

[40] لتفاصيل أكثر، انظر: عباس اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 74-76؛ وهليل كوهين، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في اسرائيل منذ سنة 1948**، ترجمة نسرين مغربي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003).

[41] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**.

[42] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ملف مخيمات الضفة الغربية، موقع الأونروا، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=146

[43] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/_PCBS/Downloads/book1625.pdf

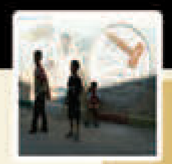
[44] المرجع نفسه.

[45] الأونروا، ملف مخيمات قطاع غزة، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=89

[46] الأونروا، الأونروا بالأرقام، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/files/statistics/uif-dec09%281%29.pdf

[47] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 284.

[48] حسام العيسى، **مرجع سابق**.



[49] أنيس محسن، اليوم العالمي للاجئين: الفلسطينيون أقدمهم وقضيتهم الأكثر تعقيداً، جريدة **المستقبل**، بيروت، 2009/6/20.

[50] الأونروا، ملف المخيمات السورية، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?=102

[51] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 284.

[52] أنيس محسن، **مرجع سابق**.

[53] المنظمة الفلسطينية لحقّ العودة (ثابت)، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، انظر:
http://www.thabit-lb.org/default.asp?MenuID=40

[54] الأونروا، ملف مخيمات لبنان، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?=132

[55] الأونروا، الأونروا بالأرقام.

[56] طارق حمّود، الفلسطينيون في العراق: الواقع والمآل، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)، انظر:
http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php?name=News&file=article&sid=206

[57] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 286-288.

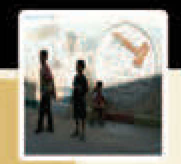
[58] **المرجع نفسه**.

[59] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق و رحلة البحث عن منافي جديدة، "موقع فلسطينيو العراق، 2009/5/23، انظر:
http://paliraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1617&Itemid=60

[60] شفيق الرشيدات، **مرجع سابق**، ص 258.

[61] عروب العابد، "اللاجئون الفلسطينيون في مصر،" ورقة مقدمة خلال ندوة حول الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق، التي نظّمتها مجموعة عائدون بالتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية، دمشق، 12-2005/12/14.

[62] سلمان أبو ستة، Palestine Land Society.



[63] عباس إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 74-76.

[64] حسام العيسى، **مرجع سابق**.

[65] أنيس محسن، **مرجع سابق**.

[66] **المرجع نفسه**.

[67] انظر: جريدة **السفير**، بيروت، 2005/6/28؛ و**المستقبل**، 2010/2/25.

[68] أنيس محسن، **مرجع سابق**.

[69] **السفير**، 2009/6/22.

[70] طارق حمّود، مرجع سابق.

[71] محمد المحمدي، فلسطينيو العراق بين فكّي كماشة: ماذا يستهدف قانون اللجوء السياسي في العراق؟، مجلة **العودة**، لندن، العدد 24، أيلول/ سبتمبر 2009، انظر:
http://www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=813&menuID=8

[72] نقولا ناصر، سؤال معلّق: لماذا زار عباس بغداد؟!، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2009/4/13، انظر: http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=6015

[73] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 286-288.

[74] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/4/6.

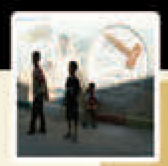
[75] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 137.

[76] بيسان عدوان، الفلسطينيون في مصر بين السياسات التمييزية والإقصاء من الجنسية، مجلة **الحوار المتمدّن**، العدد 808، 2004/4/18، أنظر:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17121

[77] **المرجع نفسه**؛ وانظر أيضاً: مركز العودة الفلسطيني، اللاجئون الفلسطينيون في مصر: أوضاع الاقامة والعمل وعلاقة واقعهم بتغيّر النظام، موقع مركز العودة الفلسطيني، لندن، انظر:
http://www.prc.org.uk/newsite/ar/refugee-camps-ar/-an-unholy-land-grab-the-story-of-a-palestinian-farm-and-settlers/17916-12-12-01-10-2009-

[78] أنيس محسن، **مرجع سابق**.

[79] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 133-143.



[80] جريدة **الأخبار**، بيروت، 14 و2009/7/18.

[81] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 334.

[82] صادق أبو السعود، مرجع سابق.

[83] منظمة هيومن رايتس ووتش، لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق، Human Rights Watch, Volume 18. NO.4(E)، 2006/9/9، انظر:
http://www.hrw.org/ar/reports/2006/09/09

[84] فيوليت داغر وآخرون، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان**، اللجنة العربية لحقوق الإنسان (الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع: سوريا، 2001)، انظر: http://www.achr.nu/kt8.htm؛
وانظر أيضاً: محمد جميل، **نظرة في واقع الإحلال الصهيوني** (دمشق: مكتبة ابن القيم، 2005)، ص 293.

[85] محسن صالح، **دراسات منهجية**، ص 137-138.

[86] Marwan Khawaja and Åge A. Tiltnes (eds.), *On the Margins*: *Migration and living conditions of Palestinian camp refugees in Jordan*," Fafo-report 357(Norway:Fafo, 2002), http://www.fafo.no/ais/middeast/jordan/refugees/index.htm

[87] الأونروا، ملف المخيمات السورية.

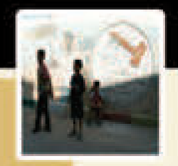
[88] الأونروا، ملف المخيمات السورية، مخيم النيرب للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=111

[89] الأونروا، ملف المخيمات السورية، مخيم اللاذقية للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=110

[90] الأونروا، ملف المخيمات السورية، مخيم الجرمانا للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=107

[91] ميسون جمال مصطفى، "مخيم البداوي: بين اللجوء والمعاناة،" موقع المنظّمة الفلسطينية لحقّ العودة (ثابت)، 2008/6/2، انظر:
http://www.thabit-lb.org/cms/assets/maysoun%20mostafa-beddawi%20camp.doc

[92] الأونروا، ملف مخيمات لبنان، مخيم الرشيدية للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=141



[93] انظر ملفات هذه المخيمات على موقع الأونروا: http://www.unrwa.org

[94] الأونروا، ملف مخيمات لبنان، مخيم شاتيلا للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=142

[95] الأونروا، ملف مخيمات لبنان، مخيم البص للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=138

[96] الأونروا، ملف مخيمات لبنان، مخيم ويفل للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=341

[97] الأونروا، ملف مخيمات قطاع غزة، مخيم رفح للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=97

[98] الأونروا، ملف مخيمات قطاع غزة، مخيم الشاطئ للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=90

[99] ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً (5) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

[100] الأونروا، ملف مخيمات قطاع غزة.

[101] انظر ملفات المخيمات المذكورة (مخيم البريج ومخيم النصيرات ومخيم المغازي)، في: الأونروا، ملف مخيمات قطاع غزة.

[102] الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم العروب للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=150

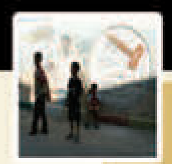
[103] الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم عايدة للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=404

[104] الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم رقم 1 للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=154

[105] الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم عسكر للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=151

[106] الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم شعفاط للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=163

[107] المرجع نفسه.



108 المرجع نفسه.

109 العراق مثلاً؛ انظر: مركز باحث للدراسات، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، 2003/4/29، موقع باحث:
http://www.bahethcenter.org/arabic/beladona/refurees/refugees-in-iraq. htm

110 قناة أبو ظبي الفضائية. يمكن مشاهدة الحلقة على موقع YouTube عبر الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=ZKAkzqFU_Ss

111 جريدة **القدس العربي**، لندن، 2005/8/3.

112 محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 286-288.

113 **المرجع نفسه.**

114 الأونروا، ملف مخيمات الضفة الغربية، مخيم رقم 1.

115 محمد جميل، **مرجع سابق**، ص 284.

116 الأونروا، ملف مخيمات لبنان؛ وميسون مصطفى، مرجع سابق.

117 مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان، الملخّص التنفيذي لدراسة حول الواقع الصحي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

118 المرجع نفسه.

119 الأونروا، ملف مخيمات لبنان، مخيم مار إلياس للاجئين، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=139

120 ميسون مصطفى، مرجع سابق.

121 المرجع نفسه.

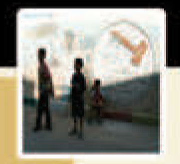
122 المرجع نفسه.

123 انظر مثلاً ملفات مخيمات خان دانون وسبينه، في: الأونروا، ملف المخيمات السورية.

124 موقع الأونروا: http://www.unrwa.org

125 حسام العيسى، **مرجع سابق.**

126 Marwan Khawaja and Åge A. Tiltnes, *op. cit.*



[127] الأونروا، ملف مخيمات لبنان.

[128] ميسون مصطفى، مرجع سابق.

[129] المرجع نفسه.

[130] جريدة **الجريدة**، الكويت، 2009/8/2.

[131] **المرجع نفسه**.

[132] سيتناول الكتاب التاسع من هذه السلسلة موضوع التعليم.

[133] **الجريدة**، 2009/8/2.

[134] **المرجع نفسه**.

[135] **المرجع نفسه**.

[136] ميسون مصطفى، مرجع سابق.

[137] سلمان أبو ستة، جريمة تهجير الفلسطينيين، شبكة فلسطين للاعلام والدراسات، انظر:
http://www.mediapal.org/printout.php?id=48&type=article

[138] نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[139] محسن محمد صالح (محرر)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2008)، ص 142.

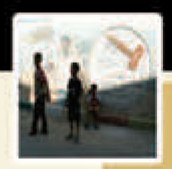
[140] المركز الوطني للمعلومات (فلسطين)، اللاجئين الفلسطينيين: ملف معلومات، موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، انظر:
http://www.plord.org/reports/2.htm

[141] نجوى حساوي، **مرجع سابق**، ص 198-202.

[142] **المرجع نفسه**، ص 202.

[143] سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ص 26.

[144] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 83.



145 أسامة نور الدين، موشيه شاريت.. ومشاع مبكرة للصلح مع مصر، موقع القدس أون لاين، انظر:
http://www.al-qudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1361&mcat=22&scat=32&sscat=56&lang=0

146 نصير عاروري، **مرجع سابق**، ص 132.

147 جريدة **الخليج**، الإمارات، 2006/9/22.

148 عدنان أبو عامر، بعد 60 عاما.. ثبات إسرائيلي تجاه اللاجئين، موقع إسلام أون لاين، 2008/5/11، انظر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357464485&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

149 المعرفة، ملفات خاصة، توطين الفلسطينيين في الخارج، موقع الجزيرة.نت، 2007، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C2D5087C-6EB188-4994-FD-17821C4880DD.htm

150 المرجع نفسه.

151 جريدة **القدس العربي**، لندن، 2005/7/23 نقلاً عن **معاريف** 2005/7/22.

152 نادية سعد الدين، اللاجئون الفلسطينيون يقارعون ذكرى نكبتهم "بمفاتيح" يحتفظون بها، جريدة **الغد**، عمّان، 2008/5/15.

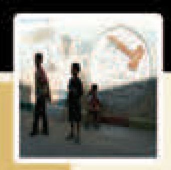
153 مي صبحي الخنسا، **العودة حقّ: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 296-297.

154 محمد جميل، **مرجع سابق**، ص 336-337.

155 بديل، اللاجئون الفلسطينيون: حقائق ومعطيات.

156 دائرة الرأي العام في الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الوطنية الفلسطينية، اللاجئون في مخيمات (الضفة، غزة، لبنان، سوريا، الأردن)، مجلة **رؤية**، العدد 2، أيلول/سبتمبر 2000، غزة، فلسطين. انظر: http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/2/page11.html

157 محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 300-301.



[158] Mohsen M. Saleh and Ziad El-Hassan, *Executive Summary of the Poll of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006* (Beirut: Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2008), pp. 12-15.

[159] سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ص 27.

[160] **المرجع نفسه**، ص 30؛ ومحسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 82.

[161] السيّد عبد الستار المليجي، **تحرير فلسطين.. الثوابت.. المتغيرات.. الواجبات** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 47.

[162] طارق حميدة، عائد إلى دير ياسين، موقع رابطة أدباء الشام، انظر:
http://www.odabasham.net/show.php?sid=7757

[163] واصف عواضة، صابونة أم أسعد، **السفير**، 2005/8/2.

[164] أحمد محمد الطه، من صفورية في فلسطين، استلمت القصيدة، مكتوبة بخط يده، منه مباشرة، عمره 92 عاماً، درس في فلسطين لغاية الرابع ابتدائي، وعاد ليكمل اهتمامه بالقراءة والكتابة بعد وفاة زوجته عندما كان عمره 60 سنة.

صدر من هذه السلسلة

1. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1).
2. حسن ابحيص وسامي الصلاحات، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2).
3. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3).
4. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4).
5. ياسر علي، **المجازر الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5).
6. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6).
7. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفّة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8).

يصدر قريباً

8. **القدس والمقدسات**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7).
9. **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9).
10. **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10).

6

أولستُ إنساناً؟

معاناة اللاجئ الفلسطيني

The Suffering of the Palestinian Refugee

هذا الكتاب

تعدّ قضية اللاجئين الفلسطينيين أكبر وأقدم قضية لاجئين حيّة في العالم، حيث قدّر عدد اللاجئين مع نهاية سنة 2009 بأكثر من 7.5 مليون لاجئ. وإن أي حديث عن معاناة الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال لا يكتمل دون الحديث عن معاناة اللاجئ الفلسطيني، هذه المعاناة المستمرة منذ أكثر من ستين عاما في ظل رفض الاحتلال رفضاً قاطعاً لعودتهم ومحاولته التهرب من مسؤوليته و"جريمته" التاريخية تجاههم.

لهذا، خصّص هذا الكتاب، السادس من سلسلة "أولست إنساناً"، لتناول معاناة اللاجئ الفلسطيني بأبعادها المختلفة، بدءاً من نكبة 1948 وحق الفلسطيني بأرضه، مروراً بمعاناة اللاجئين في دول الشتات وداخل فلسطين التاريخية، وتوزعهم؛ ثم الجانب القانوني؛ وانتهاءً بمحاولات التوطين وأحقية حق العودة، الذي أثبت اللاجئون على مر السنين، وعلى الرغم من قسوة الظروف، تمسكهم الدائم به وإصرارهم عليه.



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت